جامعة نايف العربية
للعلوم الامنية

ادارة برامج البحوث

الرياض
الطبعة الأولى
1408 هـ

إدارة برامج البحوث

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

موضوعات الدورة التدريبية المتوسطة المنعقدة في الرياض في الفترة من ١ - ١٤٠٢/٧/٣٠هـ. الموافق (٢٥/٤ ١٩٨٢/٥/٢٣م)

إدارة برامج البحوث

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤٠٨هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤٠٨هـ [الموافق ١٩٨٨م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــــات

التقديم بقلم الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد ١١

ـ تنمية الوعي البحثي في المجتمع العربي.
الدكتور بدرالدين علي ١٣

ـ البحوث الاجتماعية وخطط التنمية في القطر التونسي.
الدكتور عبدالقادر الزغل ٣٣

ـ دور البحوث الاجتماعية في التخطيط للتنمية
الدكتور محسن عبدالحميد أحمد ٤٣

ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في العراق.
الدكتور أكرم نشأت ابراهيم ٦٥

ـ أهداف البحث في الدفاع الاجتماعي
الدكتور تولاني أسوني ٧٣

ـ تخطيط البحوث الميدانية حول مشكلات الشباب المعاصر
الدكتور عبدالقادر الزغل ٨٧

ـ تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية
الدكتور بدر الدين علي ٩٥

ـ التنيمة الوطنية ودور البحث العلمي في تطبيقها وتنفيذها.
الدكتور أكرم نشأت ابراهيم ١١١

التقديـــــــــم

تتناول المقالات التي يحويها بين دفتيه هذا المؤلَّف موضوعاً أساسياً في العمل الانمائي، وهو البحث العلمي.

وليس غريباً أن تتم معالجة موضوع الأمن في إطار الجهود التي تبذل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فلقد استقر هذا المفهوم واعتمد كواحد من الموضوعات الرئيسية في الجهد الدولي لمكافحة الجريمة خاصة، ذلك الذي تشرف عليه الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقبل ذلك عرفت المنطقة العربية الأسلوب التطبيقي العلمي وأن الأمن شرط ضروري وسابق على التنمية، كما عرفت أهمية التنمية المتوازنه بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية في استتباب الأمن والاستقرار، وبالتالي ضرورة المحافظة على التوازن ما بين متطلبات الجوانب المادية من جهة والمعنوية من جهة أخرى في الحياة العامة

واعتمد من حين لآخر رسم السياسة الجنائية على نتائج البحث العلمي أو التحليل الاحصائي

واليوم تبدو أهمية البحث العلمي في رسم وترشيد وتوجيه السياسة الاجتماعية والجنائية أمراً واضحاً لا غبار عليه وتستند برامج عمل المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب عاماً بعد عام على هذه القاعدة، ومجموعة هذه المقالات التي كتبها نفر من المختصين تؤكد بالأسلوب العلمي والتطبيقي على قيمة البحث العلمي في الميدان الأمني.

فاروق عبدالرحمن مراد

تنمية الوعي البحثي في المجتمع العربي

الدكتور بدر الدين علي(*)

أولا: المقدمـــــة

لقد شهدت السنوات المعاصرة تقدماً ملموساً للبحث العلمي في مجال الأمور الاجتماعية والجنائية في العديد من الدول العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية التي احتفلت باليوبيل الفضي للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي قام باجراء المئات من البحوث الميدانية وبتدريب الآلاف من الباحثين العرب والذي يصدر دورياً مجلتين علميتين هما المجلة الجنائية القومية والمجلة الاجتماعية القومية، والجمهورية العراقية حيث أقيم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والذي يصدر مجلة دورية بعنوان البحوث الاجتماعية والجنائية، والمملكة المغربية مقر المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التي تصدر السلسة الأمنية والمجلة العربية للدفاع الاجتماعي، والمملكة العربية السعودية التي بها عدة مراكز للبحوث سواء على المستوى العربي حيث

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة لويزفيل الأمريكية

يوجد في عاصمتها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب أو المستوى القومي والمحلي مثل مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية المختلفة بالجامعات والوزارات ومن بينها مركز بحوث كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وليس هذا التقدم البحثي بمستغرب على مجتمع عربي اسلامي يستمد وحيه من كتاب الله عز وجل الذي استهل قوله مناديا الانسان بأن ﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الانسان من علق * اقرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم * علم الانسان مالم يعلم ﴾[1] كما قال تعالى ﴿وقل ربي زدني علما. ﴾[2] ﴿.. وهل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[3] ﴿انما يخشى الله من عباده العلماء﴾[4] ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾[5] وغيرها من الآيات حثاً واضحاً على طلب العلم والمعرفة والبحث عن الحقيقة، حيث جاء الحديث النبوي الشريف «أطلبوا العلم من المهد الى اللحد» معززاً ومؤكداً لتلك الآيات

---

١ سورة العلق. الآيات ١ ـ ٥.
٢ سورة طه الآية: ١١٤
٣ سورة الزمر الآية: ٩
٤ ـ سورة فصلت. الآية: ٤١.

ولاشك أن التجربة البحثية في الشئون الاجتماعية والجنائية تعتبر حديثة نسبياً في البلاد العربية بالمقارنة بتجارب دول أمريكا الشمالية وأوروبا الرائدة في هذا المجال، غير انه بالرغم من اختلاف القيم الاجتماعية وتباين المعايير الثقافية فيما بين المجتمعات العربية الاسلامية سن جهة والمجتمعات الغربية المسيحية س جهة أخرى الاَّ أن البحث الاجتماعي في العالم العربي قد واصل مسيرته بأقدام ثابتة ملتزماً بقواعد المنهج العلمي ومستخدما لأحدث الوسائل التكنولوجية للبحث.

وتتضمن تجربة البحث الاجتماعي العربي المسوح الاجتماعية ذات الطابع العام والدراسات الميدانية التي تبحث في موضوع محدد، وهي تهدف في معظمها الى التوصل الى الحقائق أو النتائج التي قد يكون لها أثر فعال أو فائدة ترجى في تحسين المجتمع، (حسب مفهوم علم الاجتماع التطبيقي) وليس الى مجرد التزويد بالمعرفة (كما هو الحالي في علم الاجتماع الصرف)، وهكذا نجد من نماذج الدراسات الاجتماعية والجنائية في البلاد العربية بحوثاً عن المشكلات في الحيوية التي تعاني منها بعض تلك المجتمعات مثل السلوك الاجرامي وجناح الأحداث وتفكك الأسرة وازدحام السكان وسوء شغل أوقات الفراغ والهجرة المضطردة الى المناطق الحضرية وقلة

الأيدي العاملة بالمناطق الريفية والبدوية وتعاطي المخدرات وانحراف الشباب وسوء احوال السجون ومتاعب المسجونين المفرج عنهم وأسرهم الى غير ذلك س مشكلات وقضايا مما يتطلب حلا حاسما أو اجابة شافية تساعد على تنمية تلك المجتمعات واصلاح أمورها

ويلاحظ مس خلال رحلة الدراسات الاجتماعية في الدول العربية ان الباحث العربي قد التزم بأخلاقيات البحث وتقاليده بما في ذلك مس أمانة علمية تتجلى في الاشارة الى اصحاب الجهود السابقة سواء كانت مصادرها من مشارق الأرض أو مغاربها، وكذا التحلي بسمة الموضوعية والحيادية عند تناول الدراسة للمجتمعات المختلفة ذات القيم المتباينة التي قد تتعارض في قليل أو كثير مع قيم الباحث العربي والاسلامي، والواقع أنه من الصعوبة بمكان على أي باحث بصفة عامة مقاومة التورط خلال دراسته ما يسمى بالتحيز الثقافي أي يتناول بحثه متأثراً في فكره بأن القيم الاجتماعية للمجتمع الذي ينتمي اليه هي أفضل القيم وأرفعها شأناً متحديا بذلك المبدأ السوسيولوجي المعروف الذي ينادي بأن مهمة علم الاجتماع هي (دراسة ما يكون وليس ما ينبغي أن يكون !).

ولقد استخدمت في البحوث العربية مختلف أساليب البحث العلمي سواء فيما يتعلق بجمع البيانات وتسجيلها أو تصنيفها وتحليلها، وقد مارس الباحث العربي تجارب عديدة في استعمال استمارة جمع البيانات المسماة بالاستبيان «أو الاستخبار أو الاستقصاء» وخاصة في دراساته الاحصائية وفي تطبيق طريقة الاستبار الشخصي «أو المقابلة الشخصية» في بحوثه الميدانية وخاصة تلك التي تعتمد على منهج دراسة الحالة، كما اشتملت مراكز البحوث العربية في معظمها على الأجهزة الالكترونية وفي بعضها على بنك المعلومات في رفع الاستعداد والتهيئة للمزيد من البحث العلمي الاجتماعي في المنطقة العربية الى مستوى رفيع على الصعيد الدولي.

وخلاصة القول هنا. أن موضوعنا «تنمية الوعي البحثي في المجتمع العربي» لا يقصد به على الاطلاق الحد من شأن الجهد العربي الواضح في مضمار البحوث الاجتماعية، ولكن المراد به الاشارة الى العقبات التي تقف في طريق اجراء المزيد من البحوث الاجتماعية في مجتمعنا العربي، ومحاولة التوصل الى طرق لتذليل تلك العقبات والارتقاء بالبحث العلمي العربي الى المكانة اللائقة به بين الفكر الانساني المعاصر

ثانياً: معوقات البحوث الاجتماعية:

ينبغي هنا. التفرقة بين معوقات البحث الاجتماعي في المجتمعات العربية ذات الجانب الايجابي المقبول اجتماعيا والتي لا قبل لنا بردها أو صدها وتلك المعوقات ذات الجانب السلبي المرفوض اجتماعيا التي يتطلب الأمر مقاومتها والقضاء عليها لصالح البحث العلمي من جهة ومنفعة المجتمع بأسره بصفة عامة، وقد يبدو لأول وهلة انه من اليسير الفصل بين المعوقات الايجابية المقبولة وتلك السلبية المرفوضة التي تقف في طريق تقدم البحث الاجتماعي على الصعيد العربي غير أن هناك حالات كما سنرى فيما بعد تأخذ فيها بعض الاعتبارات وضعا ايجابيا مقبولا في تعويق البحث الاجتماعي في مجال ما طالما هي في حدود العقلانية والاعتدال، أما اذا بولغ الأخذ بتلك الاعتبارات بشكل متطرف يفوق الحدود المعقولة، تصبح تلك الاعتبارات ذات طابع سلبي مرفوض ومما لاحاجة الى معالجتها والتخفيف من حدتها لصالح البحث العلمي الذي يستهدف النهوض بالمجتمع.

وتعتبر المعتقدات الخرافية والأوهام الزائفة والاشاعات الكاذبة من أبرز معوقات البحث الاجتماعي وخاصة في

المجتمعات العربية التي تنتشر فيها الأمية ويعم التخلف بين أبنائها، ونذكر هنا على سبيل المثال وليس الحصر بضعة نماذج من واقع التجربة العربية التي تعبر عن تلك الخرافات والاوهام والاشاعات المعوقة للبحث العلمي، فهناك بعض الاسر التي تفيد مندوب مصلحة الاحصاء أو الباحث الميداني ان عدد أفراد الأسرة أقل من الحقيقة منعا للحسد، أو تخوفا من التجنيد، وهناك من يعكس الآية فيبالغ بغير حق في عدد أفراد الأسرة أملاً في مزيد من المساعدات المالية أوغيرها من المميزات بصرف النظر عن ماهية البحث المجرى معهم، وهناك من يستعد مقدماً نتيجة اشاعة كاذبة باجابات جاهزة يقدمها للباحث الاجتماعي حيث يتشدق فيها بغير ما داع بوطنيته أو تدينه أو بمقدار ولائه لأولي الأمر أو مدى طاعته لهم مما لا دخل له أصلا بموضوع الدراسة، الى غير ذلك من الأمثلة.

وقد يكون في بعض التقاليد والعادات الشعبية تعطيل لمجرى الدراسات الاجتماعية في بعض البلاد العربية غير ان من الواجب هنا التفرقة بين التقاليد والعادات المستمدة من المبادىء الاسلامية الراسخة والقيم العربية الأصيلة وتلك التي تعتبر دخيلة على الاسلام والعروبة، ولنأخذ مثلا مشروع دراسة عن التفكك الأسري والعوامل المؤدية الى الطلاق (ومن

بينها عدم التوافق الجنسي) مما قد يتطلب اجراء مقابلة شخصية مع عينة من المطلقين والمطلقات في أحد المجتمعات العربية المحلية، وسؤال كل منهم عن المسائل المتعلقة بفشل زواجهم، فاذا رفض ولي الأمر بالمجتمع المحلي هذا المشروع حفاظا على كرامة أبنائه ومنعا لخدش حيائهم في أمور تتعلق بحياتهم الخاصة كان هذا تعويقاً ايجابياً مقبولا بالنسبة للبحث المذكور اذ ان له سنداً من القيم الاسلامية والتقاليد العربية المتفق عليها بين الغالبية في مجتمعنا، ولنأخذ مثلا آخر لمشروع دراسةتهدف الى التعرف على الاحتياجات التربوية للفتيات في مجتمع عربي اسلامي بغية التوصل الى خطة متكاملة لتعليم البنات في ذلك المجتمع، فاذا تصدى ارباب هذا المجتمع المحلي لهذه الدراسة بحجة ان تعليم الاناث حرام عليهن وعار لهن كان في هذا تعطيل سلبي مرفوض للمشروع المذكور اذ لا سند لديهم في اعتراضهم من الكتاب الكريم أو السنة الشريفة أو القيم العربية الأصيلة ووجبت هنا توعية أفراد هذا المجتمع وحثهم على مساندة هذه الدراسة

وتلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في الحد من نشاط البحوث الاجتماعية في كثير من دول العالم ومن بينها العديد من البلاد العربية التي يبدى فيها المسئولون اهتماما خاصا

بالدراسات المتعلقة بالعلوم الطبيعية مثل الطب والهندسة والكيمياء والطبيعة وغيرها، ويرصدون لها ميزانية ضخمة بينما لا تنال البحوث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية الاَّ قسطا ضئيلا من الاهتمام والمساندة المالية، ويرجع ذلك أغلب الظن الى ان البحوث في مجال العلوم الطبيعية تؤتي ثمارها عادة خلال فترة وجيزة نسبيا وبشكل ملموس ومحسوس بالمقارنة بالدراسات المتعلقة بالسلوك الاجتماعي الذي يعاني من عدم الاستقرار نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية، كما تتسبب احيانا ضآلة مرتبات الباحثين الاجتماعية لدى بعض الدول العربية الى عدم تطلع خريجي الجامعات الى هذه الوظيفة وتهافتهم على أعمال أخرى مجزية رغم الحاجة الماسة للدراسات الاجتماعية في تلك المجتمعات.

وهناك اعتبارات سياسية قد تعوق البحث حول بعض الظواهر أو المشكلات في مجتمع عربي ما لأن في الكشف عن تلك الظواهر والمشكلات والاعلان عنها فرصة مواتية لاعداد هذا المجتمع سواء في داخله أو خارجه للتجريح به والتهجم عليه بل ربما لتحقيق بعض الأهداف الضارة به، وقد يكون من دواعي الأمن في بعض الدول العربية رفض الافصاح عن معلومات معينة أو منع التصريح باجراء دراسة اجتماعية في

موضوع قد يثير الرأي العام مما قد يتسبب عنه قيام مظاهرات صاخبة أو اندفاع البعض في أعمال العنف والتخريب، ولكن هذا لا يمنع من ان بعض هذه الاعتبارات السياسية والأمنية قد تأخذ شكلا سلبيا مرفوضا في تعويقها للبحوث الاجتماعية اذا مازادت عن حدودها وكان فيها مبالغة في الحرص والاحتياط بدرجة مقيدة للحريات.

ثالثاً مواقع التوعية البحثية:

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو اين وكيف نقوم بتنمية الوعي بالبحوث الاجتماعية في أي مجتمع عربي سواء قلت أو زادت به الحاجة الى تلك التوعية، وقد خصص هذا الجزء للاجابة عن «أين» أي الجهات التي تتطلب التوعية، بينما سنتناول فيما بعد الاجابة عن «كيف» اي الوسائل التي تستخدم في هذه التوعية

ولاشك ان تنمية الوعي البحثي أمر يحتاج اليه المجتمع ككل، غير ان هناك مناطق او قاعات معينة داخل المجتمع لها أولوياتها في تلك التوعية بحكم حجمها السكاني، سواء في الريف أو الحضر أو بحكم سلطتها الادارية والتنفيذية

كالوزارات والأجهزة الحكومية، أو من أجل دورها التربوي في المجتمع كالمدارس والمعاهد التعليمية، أو بسبب كونها مؤسسات للتنمية أو للخدمات المختلفة كالمصانع والشركات والمستشفيات وغيرها

ونجد أهمية كبيرة للتوعية بالبحوث الاجتماعية في المناطق الحضرية الآهلة بالسكان وخاصة الأحياء الشعبية التي تكتنفها العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها الفقر والمرض والجهل الى غير ذلك من مشكلات الطلاق وانحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وغيرها، فان التصدي لتلك المشكلات يتطلب دراسة اجتماعية شاملة تجمع فيها البيانات المختلفة للتعرف على اسباب المشكلة وكيفية القضاء عليها وتخطيط السياسة اللازمة لتحقيق ذلك، ويحتاج الباحث الاجتماعي الى صدق التعاون والمساندة من أهالي الحي حتى يتم له الحصول على بيانات دقيقة وصحيحة تعتمد على ثقة المستجيبين واقتناعهم وليس الحصول على اجابات مضطربة تعكس بين طياتها الشك أو التحيز أو المبالغة أو مجرد معلومات سطحية أو مبهمة تعطي على سبيل المجاملة أو التخلص من الموقف الى غير ذلك من السلبيات التي تضعف من جدية البحث وتحد س موضوعيته، وينطبق نفس الشيء بالنسبة

للمناطق القروية والبدوية البعيدةعن العمران التي تفتقر مجتمعاتها لكثير من مشروعات التنمية التي تعتمد في تنفيذها على المسوح الاجتماعية أو الدراسات الاحصائية والميدانية

وكثيراً ما يقف الموظف المختص في الوزارات والأجهزة الحكومية حائلا في سبيل جمع البيانات المتعلقة بالبحوث الاجتماعية والجنائية بحجة انها معلومات سرية لا يجوز افشاؤها أو خوفاً من المسئولية والمجازاة بينما قد لا تتعدى المادة المطلوب جمعها معلومات عامة لا خطورة فيها بل ربما تكون متداولة بالفعل بين أيدي العمال وصغار الموظفين، والتوعية هنا ضرورية لتشمل مختلف المكاتب الحكومية على المستوى المركزي أو المحلي بحيث يكون لدى كل موظف مسئول تعليمات واضحة عن البيانات المسموح بالافضاء بها وتلك ذات الصبغة السرية، علاوة على نشرات دورية تصدرها الوزارات والأجهزة الحكومية توضح فيها لمراكز البحوث والمعاهد العلمية كيفية الحصول على التصاريح اللازمة للاطلاع على التقارير الرسمية والملفات الحكومية واجراء المقابلات الشخصية مع المسئولين الحكوميين لأغراض البحث العلمي في المجالات الاجتماعية والجنائية.

ومن السائد بين القائمين بالبحوث الاجتماعية والنفسية وخاصة من بين طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا والجامعات ربما لسهولة حصرهم وضمان الالتقاء بهم، غير أن الأمر يستدعي جلسات توجيهية مع أولئك الطلبة لاقناعهم بأهمية تلك البحوث وطمأنتهم بخصوص سرية المعلومات المستقاة منهم وعدم ارتباطهم بأشخاصهم على الاطلاق حتى تأتي استجاباتهم مصحوبة بالاهتمام والجدية وبالروح الموضوعية ولا تؤخذ على أنها مجرد تجربة مثيرة ومسلية يدلي خلالها الطالب بأية أفكار تخطر على باله قد يكون فيها شيء من الهزل أو المبالغة.

أما المؤسسات الاقتصادية والصناعية والزراعية والصحية وغيرها من مؤسسات التنمية والخدمات فهي أيضا في حاجة الى توعية بأهمية البحث الاجتماعي، اذ كثيرا ما ينصب اهتمامها فقط على البحوث العلمية المتعلقة بزيادة وتحسين منتجاتها سواء كانت مواداً غذائية أو أجهزة كهربائية أو مستحضرات طبية الى غير ذلك، بينما لا يدري الكثير من المسئولين بتلك الشركات أوالمصانع أن القيام بدراسة اجتماعية يكون موضوعها «العوامل المؤدية لرفع الروح المعنوية بين العاملين» أو أخرى

عن «أثر العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على حجم الانتاج وجودته» قد يكون لها نتائج مفيدة تساعد على تحسين الانتاج وزيادة الأرباح بتلك المؤسسات.

رابعاً: وسائل التوعية بالبحوث الاجتماعية:

إن في مقدور الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في البلاد العربية أن تلعب دوراً حيوياً في تنمية الوعي البحثي بالموضوعات الاجتماعية ليس فقط بمجرد الاعلان عن اهمية تلك الدراسات وتشجيع الأهالي والمسئولين على التعاون مع القائمين بها، بل بقيام الصحيفة أو المجلة نفسها ببحوث لاستطلاع الرأي العام في أمور متعلقة بالحياة الاجتماعية مما قد يساعد في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المواطنون، فقد تقوم مثلا الجريدة أو المجلة في مجتمع عربي ما باستقصاء عن المتاعب التي تصادف الشباب عند بدء حياتهم وخاصة العقبات التي تقف في سبيل اقدامهم على الزواج كالمغالاة في المهور وارتفاع اسعار المساكن وغيرها أو تقوم باستفتاء عن دور المرأة العربية في تنمية المجتمع، أو عن الوسائل السائدة لقضاء أوقات الفراغ أو مدى تأثر الحضارة العربية الاسلامية بالقيم الغربية، الى غير ذلك من الموضوعات التي تهم هذا المجتمع

كما نجد في برامج الاذاعة والتلفزيون في المجتمعات العربية مصدراً هاماً للتوعية بكافة الأمور ومن بينها التوعية بأهمية البحوث الاجتماعية وذلك لعدة أسباب من بينها:

الشعور باللمسة الشخصية عند استماع الجمهور للحديث الاذاعي أو مشاهدتهم لمقدم البرنامج التلفزيوني أضف الى ذلك انتشار الأمية بين نسبة كبيرة من سكان بعض الدول العربية وصعوبة استفادتهم بالتالي من الصحف والمجلات الصادرة لديهم، وكذلك التواجد الفعلي لأجهزة الراديو والتلفزيون داخل المنازل عموماً حيث تصبح برامجها بالتالي متاحة لبعض الفئات التي قد يتعذر لها الخروج أو الظهور في الأماكن العامة ربما لدواعي صحية مثل كبار السن أو بسبب التقاليد المقيدة مثل النساء، وقد تكون التوعية بالدراسات الاجتماعية في البرنامج الاذاعي أو التلفزيون مباشرة فتأتي في شكل حديث لأحد المسئولين أو ندوة بين المتخصصين، أو تكون غير مباشرة وذلك بإدراج فكرة التوعية داخل مسرحية هادفة أو في صورة قصة أو مسابقة الى غير ذلك من أساليب الاعلام المستحدثة

ولما كانت المجتمعات العربية الاسلامية حافلة بالمساجد والمراكز الاجتماعية والصحية في مختلف مناطقها الحضرية أو

الريفية والبدوية فانه من الممكن الاستفادة من تلك المساجد والمراكز في الاعلان عن أهداف الدراسات الاجتماعية وبيان اهميتها وحث الناس على معاونة الباحثين وامدادهم بالبيانات التي يسعون اليها، ويتطلب الأمر هنا من الجهات المسئولة عن تلك البحوث عمل التخطيط والتنسيق اللازمين لدى أئمة ومديري المراكز الاجتماعية والصحية في الجهات المقرر إجراء الدراسة فيها، وذلك بإفادتهم مسبقا عن طبيعة وظروف الدراسات التي يودون إجراءها حتى يتم اعداد الأهالي لقبولها والاشتراك فيها ويمهدون لديهم لحضور الباحثين القائمين حتى لا يكون في مفاجأتهم بالبحث مضايقة لهم وفي استفسارات باحثي الميدان لهم مثار لشكوكهم أو مساس بمشاعرهم.

ومن أهم الوسائل المقترحة لتنمية الوعي البحثي في مختلف الدول العربية قيام مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية، والتربوية والنفسية بتلك المجتمعات باعداد دورات تدريبية أو ندوات تخصص لهذا الغرض ويدعى اليها مزيج من العلماء في الدين والشرطة والتعليم والصناعة والاقتصاد وغيرهم لتعريفهم بفوائد البحث الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع وكذا التعرف على وجهات نظرهم في هذا الشأن، وذلك على نمط هذه الدورة التدريبية حول «ادارة برامج

البحوث» اذ لاشك ان المشتركين في مثل هذه الدورات والندوات سينقلون حصيلتهم الى الهيئات التي ينتمون اليها سواء كانت ادارية أو اقتصادية أو تربوية أو دينية أو غيرها، علماً بأنه من الممكن تخطيط تلك البرامج التدريبية بشكل دوري في مواقع العمل بالهيئات المختلفة التي تتطلب المصلحة العامة توعيةالمسئولين بها بأهمية الدراسات الاجتماعية وأهدافها.

الخاتمـــــة

بالرغم من حداثة عهد البحث الاجتماعي العربي بالمقارنة لنظيره في الدول الغربية فانه يواصل مسيرته في العالم العربي باقدام ثابتة ملتزماً بالمنهج العلمي ومستخدماً لأحدث الوسائل، غير ان هناك بعض المعوقات التي تقف في طريق المزيد من البحوث الاجتماعية في بعض المجتمعات العربية مثل المعتقدات الخرافية أو بعض التقاليد والعادات الشعبية او عدم توافر المال اللازم لاجراء تلك البحوث أو لاعتبارات سياسية أو متطلبات أمنية قد يكون فيها أحيانا شيء من المبالغة والتطرف.

من هنا. وجبت التوعية بفوائد الدراسات الاجتماعية والدور الهام الذي تلعبه في تنمية المجتمع العربي وازدهاره ليحتل المكانة اللائقة به بين دول العالم، علماً بأن هناك مناطق أو قطاعات معينة داخل المجتمع العربي لها أولويتها في تلك التوعية إما بحكم كثافتها السكانية أو بعدها عن العمران أو بحكم سلطاتها الادارية والتنفيذية أو من أجل دورها التربوي التعليمي في المجتمع أو بسبب الخدمات والأنشطة المتنوعة التي تؤديها لأبناء المجتمع.

وبشيء من التخطيط الحكيم يمكن الاستفادة في تنمية الوعي البحثي في مجال الشئون الاجتماعية والجنائية لدى المجتمعات العربية باستخدام وسائل عديدة من بينها الصحف والمجلات التي تقوم أحيانا ببحوث لاستطلاع الرأي العام في بعض المشكلات الاجتماعية، وبرامج الاذاعة والتلفزيون التي يمكنها القيام بتلك التوعية بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن طريق المساجد والمراكز الاجتماعية والصحية التي تعم أرجاء الوطن العربي، أو بقيام مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية والتربوية المتوافرة لدى العديد من الدول العربية بإعداد دورات تدريبية أو ندوات علمية تخصص لهذا الغرض.

البحوث الاجتماعية وخطط التنمية في القطر التونسي

الدكتور عبدالقادر الزغل(*)

المقدمـــة :

ارتبط بروز البحوث الاجتماعيةكنشاط علمي يدرس في الكليات والمعاهد العليا بنمو التصنيع في أوروبا وأمريكا في بداية القرن الأخير، ولهذا نجد ان ما يسمون بمؤسسي هذه المادة العلمية ينتمون كلهم الى عالم الغرب مثل: كانت ودوركايم فيبر أو ماركس ويذكر اسم ابن خلدون كرائد عبقري ركز تفكيره على هياكل مجتمعه التي لا علاقة لها بالمجتمعات الحديثة الناجمة عن التصنيع.

هذه الملاحظة الأخيرة معقولة ولكن يجب ايضا تطبيقها على من وقع تسميتهم بمؤسسي علم الاجتماع لقد كانت مشاغلهم الرئيسية مرتبطة بالتقلبات الاجتماعية التي شهدتها

(*) مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية تونس.

أوروبا وأمريكا في بداية القرن الأخير ومع هذا فإن نشاطهم العلمي المرتبط بالتوسع الاستعماري قد تجاوز حدود أوروبا وأمريكا والحقيقة أن كثيراً من نظريات مؤسسي علم الاجتماع لا تخلو من التعصب الى الثقافة الغربية ولو كان ذلك في بعض الأحيان على حسن نية.

المهم من ناحيتنا كعرب أن مجتمعنا لم يواصل بصفة جدية ما قام به ابن خلدون وصرنا كعرب موضوع بحث لتسهيل عملية الاستعمار السياسي والثقافي ولم يبدأ تغير هذا الوضع الا بعد الاستقلال، وأود ان أقدم هنا تجربة تونس كمثال واقعي لهذا التحول من حالة موضوع بحث للأجانب الى مستوى المساهمة في علم مرتبط أساسا بتجربة التصنيع في المجتمعات الغربية

التجربة التونسية للبحوث الاجتماعية:

من غرائب الأمور أن تونس ـ بلاد ابن خلدون ـ لم تنجب أي اختصاصي في علم الاجتماع او في علم الانثربولوجيا قبل الستينيات وقد سعى المسئولون في الدولة التونسية الى معرفة مظاهر الواقع الاجتماعي للتحكم في التغيرات الناشئة عن التنمية الاقتصادية ولذا ظهر ما يمكن تسميته بالجيل الأول من الباحثين الاجتماعيين التونسيين، وقد

تبلور هذا الاتجاه خاصة بعد تولي الحكومة التونسية سياسة التخطيط سنة ١٩٦١م حيث أسست مؤسسة جامعية مستقلة للبحث في العلوم الاجتماعية وتمثلت مهمة هذه المؤسسة مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية حسب تفكير مسئولي التخطيط أساسا في تكوين نواة باحثين جامعيين مهتمين بمشاكل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بدون ان يكونوا ملزمين مباشرة بتنفيذ عملية التخطيط ولهذا فقد اقتصر المركز في البداية على ثلاثة اقسام (علم الاجتماع، علم الاقتصاد، وعلم الجغرافيا)، وبعد مدة توسع المركز ليشمل ثلاثة أقسام أخرى (الألسنية والديمغراجيا، والحقوق).

اتجاهات البحوث في العشرية الأولى:

اذا راجعنا الابحاث المنشورة (مقالات وكتب) يمكن لنا بصفة واضحة ان نطلع على أهم مراكز الاهتمام للجيل الأول من الباحثين التونسيين وتنقسم هذه الأبحاث الى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الأبحاث التي اهتم بها الباحثون في مختلف التخصصات (اجتماع، اقتصاد، جغرافيا، ديموغرافيا).
القسم الثاني: الأبحاث التي تبدو ميدان اختصاص معين.

الجدول رقم (١)

الموضوعات	المنشورات	الباحثون	المقالات أو الكتب
اصلاح الهياكل الفلاحية	١ كتاب	١ جغرافي	١
والتعاضدات الفلاحية.	١٨ مقالا	٤ جغرافيون	٩
		٣ علماء اجتماع	٧
		عالما اقتصاد	٢
التعمير وعلاقات	١٦ مقالا	٦ جغرافيون	٩
المدينة بالريف		عالما اجتماع	٥
		١ ديمغرافي	١
		١ اقتصادي	١
دراسات ديمغرافية	٣ كتب	١ ديمغرافي	٢
		٣ ديمغرافيون	١
	١١ مقال	٥ ديمغرافيون	٩
		عالما جغرافيا	٢
	كتاب واحد	عالما اقتصاد	١
	٨ مقالات	٣ ديمغرافيون	٤
الهجرة الداخلية		٣ جغرافيون	٣
والريفية		١ عالم اجتماع	١
التعليم في المدارس	١٢ مقالا	٦ علماء اجتماع	٨
وخارج المدارس		١ اقتصادي	١
		١ ديمغرافي	١
		١ احصائي	١
		١ عالم نفس	١
التصنيع والتشغيل	كتاب	٣ علماء اجتماع	٣
		١ احصائي	١
	٥ مقالات	٣ علماء اجتماع	٣
		١ جغرافي	١
		١ ديمغرافي	١
السياحة	مقالان	١ عالم اجتماع	١
		١ اقتصادي	١

الجـــدول رقم (٢)

التخصص	الموضوعات	المنشورات
ديمغرافيا	التنظيم العائلي	١٥ مقالا
حقوق		٣ مقالات
اقتصاد	دراسات حول الاقتصاد التونسي	٦ مقالات
	دراسات نظرية ومنهجية	٦ مقالات
جغرافيا	صناعات تقليدية	١ مقال
	انتاج وترويج المنتوجات الفلاحية	١ كتاب جماعي ١٠ مقالات
ألسنية	الثنائية في اللغة ودراسات حول اللهجات المحلية	٤ كتب مشتركة ١٥ مقالا
علم الاجتماع	الانحراف	١ كتاب
	الدراسات الاسلامية	٣ مقالات
	العائلة	٣ مقالات
	التقاليد السياسية والنخب الجديدة	٨ مقالات

أهم خصائص هذه البحوث من الناحية النظرية

اذا أردنا تقويم هذه التجربة الأولى من البحوث الاجتماعية في بلد عربي حديث الاستقلال يمكن لنا أن نستنتج أربعة اتجاهات كبرى:

١ ـ ان جل هذه البحوث ركزت أساساً على الواقع التونسي فقط.

٢ ـ اقتصرت جل هذه البحوث على الواقع الملموس، أي على البحث الميداني ولم يقع تجاوز المستوى الميداني الى مستوى النقد النظري أو المنهجي

٣ ـ ارتبطت هذه البحوث أساساً بالتغيرات الناتجة عن عملية تحديث هياكل المجتمع التونسي حسب ارادة الحكومة التونسية.

٤ ـ رغم أن البحوث كانت غالباً فردية فان مواضيع البحث كانت محدودة ونجد غالباً نفس الموضوع مبحوثاً من عدة اختصاصات ونتيجة ذلك فانه في بعض الأحيان لا يمكن أن نفرق بين منهجية عالم الاجتماع وعالم الجغرافيا مثلا وتظهر هذه البحوث أساساً كمجهود جماعي لحجم المشاكل الناتجة عما يسمى بتحديث المجتمع التونسي بدون أي تركيز على المجهود النظري والمنهجي.

ويمكن لنا أن نفسر هذه الاتجاهات بحداثة تقاليد البحث الاجتماعي في المجتمع التونسي وفي رفض اتجاهات البحوث الاجتماعية وُخاصة الانثروغرافية التي قام بها الباحثون الأجانب في عهد الاستعمار ولكن عدم التركيز على الناحية النظرية والمنهجية يقود في غالب الأحيان الى التأثير بدون شعور بالنظريات الجاهزة.

علاقة البحوث الاجتماعية بسياسة التخطيط

أذكر بأن بعث مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية كان نتيجة اتجاه الاقتصاد التونسي في عملية التخطيط ولكن رغم هذه العلاقة بين البحوث الاجتماعية وسياسة التخطيط فان اختيار موضوعات البحوث في هذا المركز هو قبل كل شي اختيار الباحث نفسه ولا تخضع عملية تقويم البحوث إلا الى مقاييس علمية تحت اشراف هيئة علمية من داخل المركز

والملاحظ أن جل موضوعات البحث كانت مرتبطة عضوياً باهتمامات المسئولين عن التخطيط كالاصلاح الزراعي

وعلاقة المدينة بالريف والهجرة والتعليم وغيرها، وكانت هذه البحوث تكتشف غالباً نقط الضعف في تطبيق انجازات المخطط الاقتصادي والاجتماعي ونتج عن ذلك في آخر السيتنات نوع من سوء التفاهم بين البحثين والمسئولين عن التخطيط.

وبعد أزمة محدودة من الزمن رجع المركز الى حركته الأولى نوعاً ما وأحدثت فيه أقسام جديدة كعلم النفس وعلم التربية.

الخاتمـــــــة :

تجربه تونس في ميدان البحوث الاجتماعية تبين بكل وضوح أنه لا يمكن القيام ببحوث اجتماعية بدون استقلال سياسي وقد أثبت الباحثون التونسيون بمواجهتهم دراسة واقع مجتمعهم دون مسبقات نظرية واضحة نقط الضعف للنظريات المتسرعة حول مشاكل التنمية وخاصة نظرية التحديث الانجلوسكسونية ولكن يجب الا يطمس ذكر المظاهر الايجابية لهذه التجربة الحديثة في البحوث الاجتماعية المخاطر الحقيقية لجمود ممكن بعد الاندفاع الاول والسؤال المطروح عند الباحثين هو ماهي الطريقة التي يجب ان نتوخاها لانقاذ البحوث الاجتماعية من خطر التكرار الروتيني.

وبالطبع ليس لنا اجابة جاهزة لهذا التساؤل، الاَّ اننا نقدم للنقاش الاقتراحات الآتية التي نعتبرها كخطوة اولى للمشاركة في تركيز الاسس النظرية التي توجه البحوث الميدانية لأنكل بحث يخضع الى نظرية معينة تكون في غالب الأحيان غير واضحة للباحث نفسه

الاقتراح الأول:

هو تجاوز الاطار الضيق للبحوث الاجتماعية داخل القطر التونسي وتوسيع مراكز اهتمام الباحثين التونسيين

بتجارب مماثلة لبلدان الوطن العربي ولمعرفة احسن للبحوث التي اقيمت في هذه البلدان.

الاقتراح الثاني:

هو توسيع مراكز اهتمام الباحثين التونسيين لتشمل لا الأبحاث الحديثة فقط بل كذلك التقاليد والقيم المشتركة للعالم العربي الاسلامي.

الاقتراح الثالث:

هو الاطلاع بصفه جدية على النظريات والمناهج الحديثة لنقلها وتوظيفها بصفة واعية، للبحوث الميدانية التي يتطلبها المجتمع العربي.

دور البحـــوث الاجتماعيـــة في التخطيـــط للتنميـــة

الدكتور محسن عبدالحميد أحمد(*)

المقدمـــــة :

يشغل العمل الاجتماعي-في المرحلة الحالية من تطور عالمنا المعاصر-مركزاً بارزاً في الجهود الهادفة الى رفاهية الانسان وجعل الحياة أكثر ملاءمة واحتمالا وتقبلا له، ولئن كان العمل الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة بالرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، لم يحظ بما حظي به العمل المادي من هذا التقدم، الا انه يكفي ان العمل الاجتماعي بدوره قد استفاد من هذا التقدم في ايجاد وتحديد اساليب ووسائل مستحدثة كشفت النقاب عن الكثير من مجالاته التي لم يتوصل اليها من قبل رغم كافة المحاولات على امتداد السنين.

وموضوعنا عن «دور البحوث الاجتماعية في التخطيط للتنمية» يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سبق ذكره، لكونه واحداً من

(*) خبير البحوث التطبيقية والتقويم - مركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية الرياض.

الأساليب المستحدثة في تحديد مجالات العمل الاجتماعي وتطويرها.

إن هذا الموضوع مع ما يبدو من وضوحه المبدئي لا يخلو من الصعوبة لمن يتصدى له في وقت قصير لذا نتعرض له في اطاره العام دون الدخول في التفاصيل.

التخطيط الاجتماعي:

التخطيط وسيلة الى غاية، ويتميز بأنه وسيلة منتظمة ومستمرة، يتم فيها حصر كافة موارد المجتمع، مادية كانت او مالية او بشرية، وتحديد طريقة تعبئتها واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في اقصر مدة ممكنة وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد (انظر الشكل رقم ١).

وتأخذ خطط التنمية الاجتماعية عادة شكل اجراءات لتحقيق أهداف معينة (انظر الشكل رقم ٢) تقاس في أغلب الأحوال وفقا لمقاييس محددة، فالخطة هي الاطار المادي لمجموعة من المثل والآمال التي تهدف اليها الدولة وتتبلور فيها السبل التي تسعى اليها الدولة لصالح المجتمع مثل توفير

التعليم والصحة ورخاء العيش واقرار السياسات والبرامج التي تعزز الاستقرار الاجتماعي في ظروف التغير التي يمر بها المجتمع

إن الغاية أو الغايات التي يهدف التخطيط الى تحقيقها تستمد مكوناتها من عدة عناصر

فأول هذه العناصر هو الشكل الذي يتسم به المجتمع في الوقت الحاضر

وثانيها: الشكل المراد بلوغه في المستقبل، بعيدا كان هذا المستقبل أو قريبا.

وثالثها: النمط الذي يتبعه المجتمع في تطوره خاصة في الماضي القريب، ومدى رضا الدولة ممثلة في اجهزتها عن هذا النمط وعن مؤداه في المستقبل أو رغبتها في تعديله.

ويمكننا بقدر من التجاوز في الدقة ان نعطي تعريفا للتخطيط فيه الكثير من التعميم والتبسيط فنقول: إنه العملية التي يتم فيهاتسخير طاقات المجتمع وموارده من أجل التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة

لقد أكدت البحوث والدراسات ما سبق ان اثبتته التجارب في مختلف دول العالم ولاسيما في الدول النامية من ان

المشكلات في أي مجتمع تتشعب وتتداخل في بعضهاتداخلا بعيد الأثر، نتيجة لتعقد أصولها وتنوع أسبابها وتعدد مظاهرها الأمر الذي لا يجدي معه حل مشكلة اجتماعية او اقتصادية بمعزل عن النواحي الأخرى ولهذا فان الخطة يجب أن تكون متكاملة متوازنة، وان يعنى فيها بالنواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وكافةنواحي الحياة الأخرى.

لقد كان وضوح هذه الحقيقة عاملا في توجيه السياسات الاجتماعية الحديثة وادماج مشاريع التنمية الاجتماعية في خطط التنمية الشاملة، نظراً للعلاقة الوثيقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وقد يبدو ان التنمية الاقتصادية هي الأساس وان التنمية الاجتماعية تابعة لها ومترتبة على ارتفاع الدخل المادي لأفراد المجتمع، غير ان الملاحظ من واقع التجارب ان مجرد زيادة الدخل المادي وحده قد يكون عاملا معوقا للتنمية الشاملة لأنه قد يؤدي الى ترسيخ أنماط اجتماعية معينة تقف بطبيعتها حائلا دون استمرار التنمية ومن ثم تتبين لنا أهمية التنمية الاجتماعية في التمهيد للتنمية الشاملة في تهيئة الظروف الملائمة التي تؤدي الى استمرارها، كذلك فإن من مظاهر التنمية الاقتصادية ظهور مشكلات يصعب حلها دون اللجوء الى وسائل التنمية الاجتماعية مثل تفاقم تيار الهجرة من

الريف والبادية، وما يترتب عليه من توترات وضغوط اجتماعية ناتجة عن عدم تكيف عدد كبير من النازحين الى المدن مع اساليب الحياة الحديثة وعدم كفاية المؤسسات الاجتماعية القائمة، لذلك كان من المهام الرئيسية للتنمية الاجتماعية التنبؤ بظهور هذه المشكلات والبحث عن الاجراءات الوقائية المناسبة.

ومن ناحية أخرى فان التوسع في التنمية الاجتماعية بمعزل عن عوامل التنمية الاخرى قد يكون له من الآثار السلبية ما يعوق تنمية الموارد المالية، فقد يتسبب انتشار الخدمات الصحية في تغيير كبير في الهيكل السكاني على نحو يؤدي الى زيادة نسبة الفئات غير المنتجة، والى تضخم الاستهلاك ومن هنا تتضح لنا اهمية التخطيط الاجتماعي الذي يمكن عن طريقه ان تسهم التنمية الاجتماعية في عملية التنمية الشاملة لتحقيق اهداف المجتمع في التقدم والرفاهية

ولقد اتضحت هذه الاتجاهات الحديثة على سبيل المثال في المبادىء الاساسية التي استمدت منها الخطة الخمسية الثانية للمملكة العربية السعودية أهدافها العامة واستراتيجيتها: تتطلب التنمية الناجحة ان يواكب تحقق الأهداف الاقتصادية

تحس في الأوضاع الاجتماعية للسكان، وذلك لأن التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي يعتمد كل منهما على الآخر ويعززه».

البحث الاجتماعي:

لقد كان من مظاهر التطورات الهامة التي حدثت في تفكير كثير من الباحثين الاجتماعيين الاقتناع بانه ليس هناك حائل بين الانسان والمعرفة، كما انه ليس هناك من سبيل للوصول اليها الا من خلال المنهج العلمي عن طريق الأخذ بأساليب التفكير العلمي الصحيح ومناهج البحث العلمي المناسبة، ومن الملاحظة ان مناهج البحث العلمي قد قصر استخدامها الى عهد قريب على ميدان الظواهر الطبيعية، ولقد أدى ذلك الى تقدم العلوم الطبيعية في الوقت الذي عجزت فيه العلوم الاجتماعية عن مسايرتها، فنشأت هوة واسعة بين المعرفة في الميدانين مكنت الكثير من مشاكل العصر الذي نعيش فيه أن تطل برأسها.

ويعتبر البحث الاجتماعي حجر الزاوية في عمليات التخطيط الاجتماعي، ذلك لأن التخطيط يحتاج الى التعرف

على الظروف القائمة والامكانات البشرية والمادية المتاحة، والاحتياجات المرحلية والمؤثرات الاجتماعية المختلفة التي تتفاعل والمشاكل الاجتماعية التي تطرأ نتيجة لعوامل التغير الاجتماعي المتعددة، والبحث الاجتماعي هو الوسيلة العلمية لجمع هذه المعلومات والبيانات والحقائق ووضعها في خدمة التخطيط الاجتماعي، ودون الدخول في تفاصيل عن البحث الاجتماعي يهمنا في هذا المجال ان نؤكد على أهمية استخدام البحث العلمي في دراسة كافة جوانب العمل الاجتماعي المختلفة سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

التخطيط والبحث الاجتماعي:

إن التخطيط في واقع الأمر هو حلقة الوصل بين المعرفة العلمية المتوفرة وبين التنفيذ، لذا نجد ان الخطط الاجتماعية منذ المراحل الأولى لاعدادها وأثناء تنفيذها تعتمد على المعارف والحقائق والمعلومات التي توفرها مجموعة من البحوث والدراسات التي تصمم وتنفذ عادة لخدمة اغراض هذه الخطط، وتتعدد البحوث والدراسات التي تستلزمها الخطط الاجتماعية حسب مستوياتها «أفقية أو رأسية» وحسب مداها

(طويلة أو متوسطة أو قصيرة المدى) وحسب مجالاتها والتي تنحصر غالبا في الآتي:

بحوث متعمقة، مسوح اجتماعية، بحوث قياس الاحتياجات، بحوث قياس أولوية الخدمات، بحوث التقويم، وبحوث المتابعة.

ولايضاح مجالات ومستويات البحوث الاجتماعية في وضع وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية سنأخذ كمثال للمناقشة الجزء الخاص بالشئون الاجتماعية في خطة التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية

منذ المراحل الأولى لاعداد الجزء الخاص بالشئون الاجتماعية من خطة التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية تمت الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المتوفرة، كما تضمن مشروع الخطة الخمسية الثانية للشئون الاجتماعية الأهداف والسياسات العامة لقطاع الشئون الاجتماعية ومنها؛

- تركيز خطط الشئون الاجتماعية بدرجة أكبر على الاحتياجات الفعلية للمجتمع التي يتم التوصل اليها بالبحوث العلمية والمسوح الاجتماعية للمجتمعات المحلية
- الاهتمام بتوفير البيانات والمعلومات والاحصاءات الدقيقة

والخرائط اللازمة لعمليات التخطيط والمتابعة والاشراف والتنفيذ لأجهزة الشئون الاجتماعية وضمان تحليلها وتوزيعها في الوقت المناسب.

والتزاما بالأهداف المحددة في مشروع الخطة الخمسية الثانية للشئون الاجتماعية، وتقديراً لأولويات الاحتياج للمادة العلمية اللازمة لأجهزة التخطيط والتنفيذ خلال سنوات الخطة وارتباطها بالامكانات العلمية المتاحة فقد تم اختيار خمسة وعشرين موضوعا لاجراء بحوث ودراسات عنها خلال سنوات الخطة، وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة في تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، فقد تم وضع خطة واعداد لائحة لتنظيم البحوث الاجتماعية، وتشكيل هيئات للبحوث على شكل فرق بحث رغبة في الاستفادة من الخبراء المتخصصين في الجامعات والهيئات والوزارات المختلفة، وعلى ضوء هذه الاجراءات فقد شملت بحوث ودراسات الخطة كافة مستويات ومجالات الخطة الخمسية الثانية لقطاع الشئون الاجتماعية كما يتضح فيما يلي:

أولاً: البحوث المتعمقة:

يتطلب التخطيط للتنمية الاجتماعية اجراء بحوث متعمقة تفيد في التوصل الى المعرفة السليمة لوضع وتنفيذ

الخطط الاجتماعية وتتعدد مستويات ومجالات البحوث المتعمقة في مجالات التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية الا انه تجدر الاشارة هنا الى مجالين لهما أهمية خاصة بالنسبة للخطة الخمسية الثانية للوزارة وهما:

أ ـ دراسة البناء الاجتماعي للمجتمعات المحلية للتعرف على انماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، والخصائص الجوهرية للنظم الاجتماعية الموجودة بها، وما يقوم بين تلك النظم من ترابط وتساند وظيفي، والقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، والضبط الاجتماعي وآراء واتجاهات تفكير أفراد المجتمع المحلي.

ب ـ دراسة وسائل وأساليب احداث التغيير المرغوب سواء كان على الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية مثل دراسة أثر المشاركة الأهلية، حوافز العمل، عوامل الاتصال والهجرة بين البادية والريف والحضر، الخدمات التي تقدمها مراكز التنمية الاجتماعية وأساليب الرعاية المتبعة في المؤسسات الاجتماعية.

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ مظاهر التغير في المجتمعات البدوية والريفية والحضرية في المجتمع السعودي.

٢ ـ مظاهر التغير في المجتمعات البدوية وأثرها في نفسية النزلاء.

٣ ـ أثر اتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعي.

٤ ـ الأسرة السعودية

٥ ـ مدينة الرياض. دراسة لمظاهر التحضر وآثار الهجرة اليها

٦ ـ جناح وتشرد الأحداث.

٧ ـ ظاهرة التسول.

ثانيا: المسوح الاجتماعية:

تعتبر المسوح الاجتماعية من عمليات جمع الحقائق الأكثر شيوعا في مجالات العمل الاجتماعي والتي توجه عادة لدراسة المشاكل الاجتماعية التي تثير الرأي العام تصاحبها رغبة لايجاد حل لها، والمسح الاجتماعي عبارة عن استقصاء في تكوين ونشاط وظروف معيشة جماعة من الناس في مكان محدد وزمان معين، وهو ليس بطريقة منفردة بذاتها ومختلفة عن طرق البحث الاجتماعية الأخرى، ولكنه في الواقع هو نوع من

تنسيق وتنظيم العمل في الميدان من الممكن ان تستخدم فيه جميع الطرق للبحث الاجتماعي او بعضها حيث لا توجد طرق خاصة بالمسح الاجتماعي، ويلاقي المسح الاجتماعي كأسلوب لجمع الحقائق في المجتمعات المعاصرة قبولا متزايدا باعتباره اداة نافعة في مجالات العمل الاجتماعي، فقبل وضع ورسم السياسات الاجتماعية اصبح من الضروري دراسة الحقائق المتصلة بها، كما يستخدم المسح الاجتماعي للحصول على الحقائق التي تحدد الظروف القائمة في أي ميدان كأساس يمكننا من أن نقيس عليها أي تغير في هذا الميدان مستقبلا.

وفي هذا المجال قامت الوزارة باجراء مسح شامل لمناطق خدمات مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، الذي اعتمدت على نتائجه في المراحل الأولى لاعداد الجزء الخاص بالشئون الاجتماعية في خطة التنمية الثانية، كما تعتمد مراكز التنمية على نتائجه في تخطيط مشروعاتها وبرامجها، وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على المسوح التالية:

١ ـ مسح اجتماعي للحرف اليدوية والصناعات البيئية بالمملكة

٢ ـ مسح اجتماعي للعادات الغذائية والتنمية الغذائية في مناطق خدمات مراكز التنمية الاجتماعية.

٣ ـ مسح اجتماعي شامل لاحدى مناطق النمو الصناعي بالمملكة.

هذا بالاضافة للمسوح الاجتماعية التي تجريها مكاتب الاشراف الاجتماعي للقطاع النسائي في المناطق المختلفة في كل من الرياض وجده والدمام.

ثالثاً: بحوث قياس الاحتياجات:

لما كان الهدف الأساسي من برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية توفير الخدمات للمواطنين حسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية وحسب ما يتفق وظروف المجتمع الذي يعيشون فيه من ناحية أخرى فإنه من الضروري قبل تقديم اي نوع من الخدمات البدء بالدراسات والبحوث التي تهدف الى قياس الاحتياجات الواقعية قياسا دقيقا وهذا القياس ينبغي ان يتوافر فيه الجانبان الكيفي والكمي معا، ولما كانت احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمعات متعددة ومتطورة فانه من الضروري الاستمرار في قياس هذه الحاجات وادخال تعديلات جديدة وتغيرات مستمرة على تلك المقاييس لتقيس فعلا ما يجب قياسه من حاجات.

ونظرا لأهمية دراسة الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية بالنسبة لعمليات التنمية الاجتماعية فقد اهتم الباحثون بهذا النوع من البحوث فحاولوا تحديد مفهوم الحاجة ووضع مقاييس معينة لقياس الحاجة، غير أننا نود ان نشير الى ان المقاييس التي تصلح في مجتمع ما قد لا تصلح في مجتمعنا العربي، ذلك ان مفهوم الحاجة نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، لذا فنحن مطالبون بوضع مقاييس علمية تتمشى مع ظروف مجتمعنا الراهنة وتتفق مع حقيقة واقعه، هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ بحث عن احتياجات الطفولة في المملكة العربية السعودية

٢ ـ بحث عن احتياجات الشباب في المملكة العربية السعودية.

٣ ـ تصميم مسوح اجتماعية تجريها مراكز التنمية الاجتماعية بمشاركة الأهالي لتحديد احتياجات المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

٤ ـ دراسة عن تحديد الاحتياجات التدريبية لجهاز وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية.

٥ ـ بحث المقاييس والمؤشرات الاجتماعية

رابعاً: بحوث قياس أولوية الخدمات:

ينبغي قبل توفير الخدمات للأفراد والجماعات والمجتمعات تحديد نوع الخدمات المطلوبة، واذا كان هناك أكثر من برنامج فينبغي المفاضلة على أساس علمي لمعرفة أولوية هذه البرامج أو المشروعات بالنسبة للوفاء بالاحتياجات المحددة، ومن الملاحظ انه ليست هناك مقاييس دقيقة يمكن الاستعانة بها في تحديد أولوية برامج ومشروعات التنمية، هناك عدة تصميمات في حاجة الى اختبار علمي نذكر من بينها مثلا ما يراه البعض من ان المشكلات المرتبطة بالانتاج الاقتصادي هي الأولى بالاهتمام وكذلك تفضيل المشروعات والبرامج التي تعنى بالأصحاء والأسوياء أكثر من ذوي العاهات والمنحرفين وغيرها، هذه التصميمات وغيرها في حاجة الى بحوث علمية حتى يمكن ترتيب الخدمات حسب أهميتها في ضوء واقع تطور المجتمع حتى يسير العمل الاجتماعي على أساس علمي سليم.

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ دراسة استطلاعية حول انشاء المؤسسات الاجتماعية

٢ ـ دراسة تطبيقية للبحث الشامل للمنطقة الجنوبية الغربية بالمملكة.

٣ ـ دراسة عن وظائف الجمعيات في المملكة
٤ ـ بحوث ميدانية لتحديد أولويات خدمات مراكز التنمية الاجتماعية حسب احتياجات المجتمعات المحلية.

خامساً: بحوث التقويم:

تنصب بحوث التقويم في المجال الاجتماعي في غالب الأحوال على تجربة ميدانية سواء كانت مشروعا أو برنامجا وذلك خلال سريانها وفي مجال تنفيذ عملياتها، وتشمل بحوث التقويم بصورة عامة أي جهود موجهة نحو محاولة معرفة التغيرات التي حدثت خلال وبعد فعل وتأثير مشروع أو برنامج معين، وان أي جزء من هذه التغيرات يمكن ارجاعه الى البرنامج أو المشروع نفسه، وتشمل بحوث التقويم عادة القياس الموضوعي للتغيرات التي حدثت في المشروع أو البرنامج أثناء تنفيذه ومدى فاعليته (أنظر الشكل رقم ٣).

فالتغيرات التي تحدث في المشروع أو البرنامج تحدث من جانبين، جانب التغير الكمي أي النمو بالاضافة، وجانب التغير الكيفي أي النمو البنائي، فالتغير الكمي هو ذلك النمو في المشروع الذي يمكن قياسه والتعبير عنه كمياً كاستكمال

المشروع وحداته وأجهزته ومعداته والأيدي العاملة والميزانية وغيرها، مما يمكن التعبير عنه بجدول حياة المشروع اما التغير الكيفي فهو ذلك النمو البنائي الناتج عن نمو التنظيمات الداخلية للمشروع وهو في الواقع نتاج الظروف المحيطة بالنمو نفسه كتوقيت المشروع والآراء نحوه ومدى استجابة المجتمع له واقتناع الأهالي بأهدافه وغيرها، وقد تكون كلها ذات أهمية أكبر من أي جهود تبذل اثناء سريان المشروع أو البرنامج، وفاعلية المشروع ترتبط بما اذا كان حقيقة يحقق أهدافه المنشودة والمدى الذي بلغه من هذه الأهداف، أما كفاية المشروع ترتبط بصورة أكثر وثوقا بالتكلفة الاقتصادية التي يحقق بها المشروع أهدافه.

إن دينامية تخطيط برامج ومشروعات خطة التنمية وتطويرها تعتمد اعتماداً كبيراً على أساس من المعرفة السليمة والحقائق التي يتم التوصل اليها عن طريق البحوث الاجتماعية، فان تقويم هذه البرامج والمشروعات على هذا الأساس يتضمن أيضا تقويم مدى صحة وصدق هذه المعارف والحقائق ومدى سلامة مبادىء العمل الاجتماعي وأساليبه.

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ بحث عن تقويم الجمعيات التعاونية بالمملكة.

٢ ـ بحث تقويم البرامج التدريبية التي ينظمها مركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية

٣ ـ بحث تقويم مشروع مركز التأهيل المهني بالرياض.

٤ ـ بحث تقويم مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية

سادساً: بحوث المتابعة:

يقتضي تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية التعرف على سير العمل واتجاهاته في معدلات ادائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة والكشف عن جوانب الضعف ومواطن القصور في تنفيذ البرامج والمشروعات، لذا ينبغي متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ البرامج والمشروعات، وللحصول على بيانات كافية لعمليات المتابعة يمكن الاعتماد على مجموعة البيانات المدونة في سجلات وحدات العمل والاجهزة المشرفة عليها طبقاً للنظام الذي يوضع لهذا الغرض، وكذلك الدراسات والبحوث التي يقوم بها المتخصصون للوقوف على عوامل الضعف والقوة في

تنفيذ مختلف البرامج والمشروعات للعمل على معالجة أوجه النقص أو تدارك الخطأ بصورة توفر للدولة الكثير من الجهد والمال مع ضمان تحقيق تلك البرامج والمشروعات لأهدافها، كذلك المتابعة المالية في حساب التكلفة الاقتصادية للمشروع لضمان تنفيذ المشروع وفقا للتقديرات المالية التي سبق تحديدها في اطار الخطة

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ دراسة عن «اعادة تنظيم جهاز وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية»

٢ ـ دراسة عن «وضع نظام مستمر للمعلومات عن انشطة وخدمات مراكز التنمية الاجتماعة».

٣ ـ دراسة عن «لائحة داخلية جديدة لمراكز التنمية الاجتماعية».

وفي نهاية هذا العرض السريع يتضح ان البحوث الاجتماعية من الركائز الأساسية في وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية لقطاع الشئون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وما استلزمه ذلك من اختيار الأشخاص المناسبين لاعدادهم وتدريبهم على عمليات البحوث الاجتماعية حتى يمكن تطوير العمل الاجتماعي في الاتجاهات العلمية السليمة التي تحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

الشكل رقم (١) خطوات التخطيط

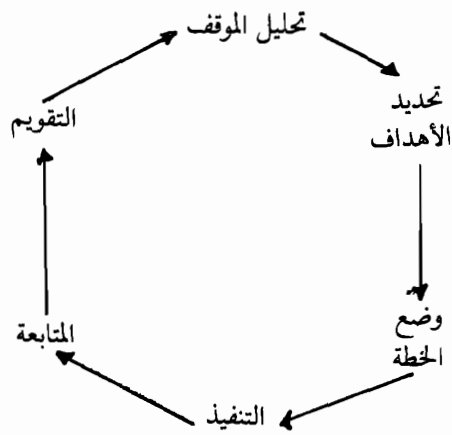

الشكل رقم (٢): خطوات التنمية المخططة

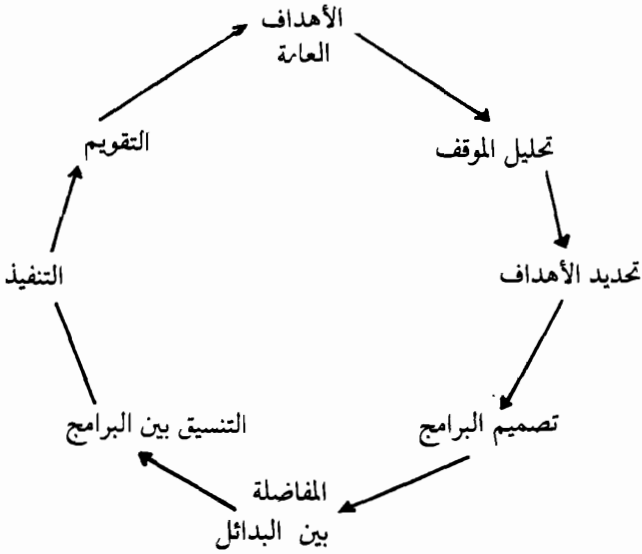

الشكل رقم (٣): تخطيط وتقويم المشروع

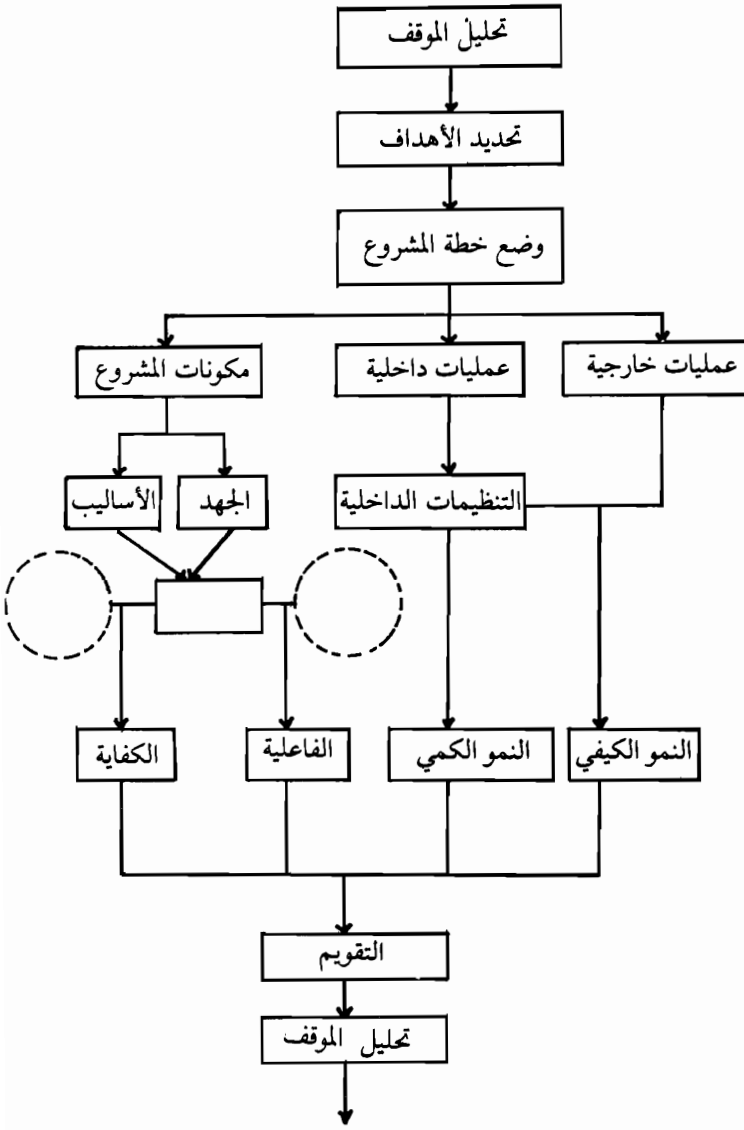

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في العراق مهامه وتشكيلاته وانجازاته

الدكتور أكرم نشأت ابراهيم(*)

أولا: مهام المركز وتشكيلاته:

تأسس المركز القومي للبحوث الاجتماعية في العراق في اليوم الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠م مسايراً الاتجاه الحديث نحو تخصيص مؤسسات للبحوث، ووضعها في خدمة التخطيط بمجالاته وميادينه المختلفة، لتضمن قيام البرامج والخطط التنموية على أسس واضحة مستمدة من تجارب الماضي وخصائص الواقع القائم واحتمالات المستقبل.

وقد نص النظام، الذي تم بموجبه تأسيس المركز، على قيامه بالواجبات التالية:

١ اجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات الاجتماعية والجنائية وتهيئة البرامج اللازمة لمعالجة المشاكل التي تبرز في تلك المجالات

(*) المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية.

٢ ـ اجراء بحوث تتبعية وتقويمية لقياس مدى كفاية برامج الاصلاح الاجتماعي لمواجهة الحالات التي وضعت من أجلها.

٣ ـ تنظيم دورات تدريبية لاعداد الفئات التي يتصل نشاطها بالشئون الاجتماعية والجنائية.

٤ ـ وضع برامج التوعية الاجتماعية لاعداد الرأي العام لتقبل التوجيهات المفيدة للنهوض بمستوى المجتمع.

٥ ـ إبداء الرأي في لوائح القوانين والأنظمة الخاصة بالمسائل الاجتماعية والجنائية.

٦ ـ دراسة تنسيق البحوث الاجتماعية والجنائية، التي يقوم بها مختلف الجهات المعنية، ومتابعة تقديم التوصيات لتحقيق التعاون المثمر بينها، والحيلولة دون تكرار الجهود المبذولة في هذا المجال.

٧ ـ التعاون فيما يتعلق باختصاصات المركز مع الهيئات الدولية والقطرية العربية والأجنبية الصديقة.

ويرأس المركز مدير عام، مرتبط بوزير العمل والشئون الاجتماعية يتولى ادارة شئون المركز العلمية والادارية والمالية.

ويتكون المركز من اربعة اقسام هي:

قسم البحوث الاجتماعية، وقسم البحوث الجنائية، وقسم التدريب، والقسم الاداري ويرتبط رؤساء الأقسام بالمدير العام مباشرة.

وللمركز مجلس ادارة يرأسه مدير عام المركز، ويضم في عضويته مدير عام كل من: دائرة التخطيط العدلي بوزارة العدل ودائرة الرعاية الاجتماعية، ودائرة رعاية المعوقين، ودائرة اصلاح الكبار، ودائرة اصلاح الأحداث، وممثلا عن كل من قسم الاجتماع بكلية الآداب في جامعة بغداد والاتحاد العام لشباب العراق والاتحاد العام لنساء العراق، واثنين من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والجنائية يختارهم وزير العمل والشئون الاجتماعية من بين العاملين في وزارته

ويختص مجلس الادارة باقرار الخطة السنوية لبحوث ودراسات المركز ودوراته التدريبية ومتابعة تنفيذها، واقرار ميزانية المركز وحساباته الختامية ووضع التعليمات الخاصة بأعمال المركز الفنية والادارية والمالية

كما للمركز مجلس علمي يرأسه المدير العام، ويضم في عضويته ممثل قسم الاجتماع بكلية الآداب في جامعة بغداد، ورؤساء أقسام البحث العلمي والتدريب، ورؤساء وحدات

البحث الاجتماعي في المؤسسات التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية.

ويختص المجلس العلمي باقتراح خطة البحوث العلمية، وتقويم نتائج البحوث المنجزة، واقتراح الصيغ والأساليب العلمية لوضعها موضع التطبيق، ومتابعة ذلك ودراسة المشاكل والمعوقات التي تعترض الباحثين واقتراح الوسائل والصيغ العلمية والعملية لمعالجتها.

ثانياً: انجازات المركز:

أنجز المركز خلال الاحدى عشرة السنة والنصف التي مضت على قيامه انجازات هامة واسعة في مجالات اختصاصه، نعرضها بايجاز فيما يلي:

١ ـ **بحوث اجتماعية ميدانية:** أجرى المركز (٢٥) بحثا اجتماعيا ميدانيا، حول العديد من الموضوعات الاجتماعية، منها: الهجرة من الريف الى بغداد، أوضاع الطفل واحتياجاته والخدمات المتاحة له في العراق، الخدمات الاجتماعية العمالية في المصانع العراقية، وظاهرة الطلاق في مدينة بغداد.

٢ ـ **بحوث اجتماعية مكتبية:** أجرى المركز (٤٢) بحثاً اجتماعياً مكتبياً، حول العديد س الموضوعات الاجتماعية

منها: تنمية المجتمعات المستحدثة في العراق، أساليب الرعاية الاجتماعية ودورها في التنمية، المشاركة الشعبية في التنمية، الأسرة والمرأة والشباب والطفولة في مسيرة التنمية، تطبيق ميثاق التطور والتنمية الاجتماعية في العراق.

٣ ـ دراسات مسحية اجتماعية: أجرى المركز دراسة مسحية اجتماعية موسعة للمناطق المتخلفة في مدينة بغداد وضواحيها، كما اجرى (٢٥) دراسة مسحية اجتماعية لمختلف المناطق في العراق، للتعرف على حاجتها لمؤسسات الرعاية الاجتماعية كدور الحضانة ورياض الأطفال ودور رعاية الأحداث ودور رعاية المسنين ومراكز الشباب والمراكز الاجتماعية

٤ ـ دراسات مسحية تقويمية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والاصلاح الاجتماعي: أجرى المركز (١٥) دراسة مسحية تقويمية لتلك المؤسسات، ومنها: دور الحضانة، رياض الأطفال، دور رعاية الأحداث، دور رعاية المسنين، مراكز الشباب، المراكز الاجتماعية، معهد التأهيل المهني للمعوقين، المعهد النموذجي للمكفوفين، مدرسة تدريب الفتيات، المدرسة الاصلاحية، دار الملاحظة الاجتماعية، دار تأهيل الاحداث، ومؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال.

٥ ـ **بحوث جنائية ميدانية**: أجرى المركز (٢١) بحثا جنائيا ميدانيا، حول العديد من الموضوعات منها: جنوح الأحداث، تشرد الأحداث، المسكرات وعلاقتها بالجريمة، ظاهرة تعاطي المخدرات، وحالة مرتكبي السرقة.

٦ ـ **بحوث جنائية مكتبية**: أجرى المركز (٢٨) بحثا جنائيا مكتبيا، حول العديد من الموضوعات الجنائية منها: اتجاهات وأبعاد الظاهرة الاجرامية في العراق، واقع المؤسسات العقابية في العراق، التطورات في مجال معاملة الأحداث المنحرفين في العراق، تشكيلات شرطة الأحداث، والدفاع الاجتماعي والنظام العقابي.

٧ ـ **اصدار مجلة علمية**: أصدر المركز (٧) أعداد من مجلته العلمية «مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية»، التي تضمن كل عدد منها العديد من البحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية، والمجلة معتمدة من الجامعات العراقية.

٨ ـ **تنظيم ندوات تلفزيونية واذاعية للتوعية الاجتماعية**: نظم المركز العديد من الندوات التلفزيونية والاذاعية للتوعية الاجتماعية في مختلف المجالات، وكذلك لتبصير المواطنين بخطورة الجرائم ووسائل الوقاية منها ومكافحتها.

٩ ـ تنظيم حلقات علمية وندوات عامة: نظم المركز عدة حلقات علمية وندوات عامة حول مختلف الموضوعات الاجتماعية والجنائية، منها حلقة علمية حول رعاية الطفولة، واخرى حول جنوح الأحداث، وثالثة حول معاملة المذنبين.

١٠ ـ المشاركة في المؤتمرات والحلقات العلمية: شارك المركز في (٧٤) مؤتمرا وحلقة علمية عراقية وعربية ودولية حول مختلف الموضوعات الاجتماعية والجنائية، منها جميع المؤتمرات والحلقات العلمية التي نظمتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي.

١١ ـ الدورات التدريبية والتثقيفية: نظم المركز (٧٨) دورة تدريبية وتثقيفية للعاملين في مؤسسات البحث الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي ومنها ثلاث دورات تدريبية لضباط شرطة الأحداث.

أهداف البحث في الدفاع الاجتماعي

الدكتور تولاني آسوني(*)

يبدو أنه س السهل اظهار بيانات مفصلة عن اهداف البحوث في الدفاع الاجتماعي، ولو دققنا النظر قليلا في الموضوع لظهر لنا ان الموضوع ليس بهذه البساطة، لأن التأكيدات والأولويات تختلف من وضع لآخر، ومن أمثلة ذلك أنه لو قام باجراء بحث لتقرير فاعلية برنامج ما، فهذا النوع من البحث يختلف عن بحث آخر لم تزل الأمور الفرضية التي لم تثبت عملياً موضع اختبار فيه

وأول سؤال قد يهدي الى الاجابة الصحيحة هو: من سيقوم بهذا البحث؟

إن هناك أنواعا عديدة من البحوث مبنية على مؤسسات مستقلة عن الجامعات وإن كانت على اتصال علمي بها، وهناك أمثلة عديدة على ذلك موجودة في العالم لاداعي لاستعراضها

وأهداف البحوث التي تقوم بها هذه المؤسسات تختلف في تركيزها على بعض النطاق عن البحوث التي تتم بواسطة

(*) مدير معهد الأمم المتحدة لأبحاث الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بروما.

منظمات للبحوث داخل نطاق نظام العدالة الجنائية ألَّا في حالة الاتفاق بين المسئولين عن نظام العدالة الجنائية وبين الباحثين والذي يقتضي تحديد نوع البحث وأهدافه.

وربما أتوسع قليلا في موضوع المنظمات التي تعمل في نطاق نظام العدالة الجنائية، ففي البلدان المتقدمة توجد مجموعة من الأجهزة لنظام العدالة الجنائية هي: الشرطة، القضاء، ومؤسسات التهذيب والاصلاح، وكل هذه الأجهزة لها وسائلها وطرقها، وأهدافها المحددة التي قد تختلف عن أهداف أو أولويات العالم الأكاديمي (يعني الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها) وربما نتعرض لهذا الموضوع في وقت لاحق.

وبالاضافة الى ذلك يأتي قسم الاجتماع في الجامعة، وقسم علم النفس، والأقسام الأخرى المتخصصة في علم السلوك، والتي قد تقوم بأبحاث في الدفاع الاجتماعي الى جانب مهمتها التدريسية.

وأهداف البحث الصادر عن الجامعة تقررها الحالة التوجيهية وفق ظروف الفرع الدراسي أو التدريبي، فقسم الاجتماع مثلا سيركز على الانحراف وأسبابه من زاوية الجانب

الاجتماعي، وقسم علم النفس سيتجه صوب ناحية أخرى، وعلى هذا فإن أهداف البحث سوف تختلف من باحث لآخر

وهناك مجموعة أخرى من الباحثين بما في ذلك الأفراد خصوصا في البلدان النامية، الذين لهم ميزة الاتصال المباشر مع المشاكل المتصلة بقضايا الدفاع الاجتماعي اثناء ممارستهم لنشاطهم اليومي في العمل، مما يشكل اغراء لهم يدفعهم للقيام بأبحاث تتصل بتخصصهم واهتمامهم.

فقد بدأت عملي كباحث فردي، وباستطاعتي أن أقول لكم ـ من خبراتي السابقة ـ ماهي مزايا ومساوىء العمل الفردي في البحث؟

أولها: الدافع الى البحث مرتفع جدا لأنك تواجه مشكلة تريد الحل الأمثل لها

الثاني: لأنك تعمل داخل الجهاز فان وصولك الى المعلومات سيكون بطريقة أسهل من غيرك، ولكونك تقدم خدمات فان أجهزة العدالة الجنائية الأخرى ستكون معك أكثر تعاطفا من غيرك، وعلى سبيل المثال: فإنني لم أجد صعوبة في اقتناء المعلومات التي تطلبها بحثي عن (السجون).

وهناك ميزة أخرى وذلك لأنني أؤدي عملي مفرداً وذلك انني ادرك مشاكل صاحب المهنة في ميدانه وأحس بالصعوبة

التي تواجه أصحاب القرارات والاداريين، فكنت مقبولا من أولئك الذين أعمل معهم.

وهذا الوضع مختلف عما يواجهه الأكاديميون الذين لا يحسون بمصاعب الاداريين وأصحاب المهنة مثل المحاسب، والطبيب وغيرهما، ويتعاملون معهم من منطلق التفوق الأكاديمي فتظهر تقاريرهم في كثير من الأحيان متعالية»، وغير منضبطة، ولا نحصل على الرضا من الجهات المعنية.

ولكن كما سبق القول فإن هذه الأمور محددة وذلك لقيام الشخص بعمله منفردا، ولكن لا يعني هذا ان من يعمل بمفرده لا يقوم باستشارة أحد، فقد كنت أستشير من لهم درايَة بعلم الاحصاء والاجتماع، والنفس، غير أني كنت مقيداً بحجم المواد التي ينبغي انجازها أو التعامل معها.

وكانت هناك محدودية الأموال اللازمة، ولكي تؤدي عملك الأساسي لابد وأن تكون لديك القدرة على تدبير الأموال اللازمة، ثم مواصلة العمل في البحث لانجاز ما عهد اليك من أعمال، وهذا التنقيب أو العمل المتواصل في البحث للحصول على المعلومات هو الذي يؤكد اهتمامك بالأمر وعند ذلك تحظى بالاحترام.

والمجموعة الرابعة التي تقع ضمن نظام العدالة الجنائية هي تلك الوحدات الخاصة بالبحث، وأحسن مثال أعرفه عن ذلك هو وحدة البحوث التي تخدم السجون والاصلاحيات في وزارة الداخلية البريطانية، أو بعبارة أخرى، ربما وجدت وحدة بحوث في السجن ولكنها ايضا تقوم بخدمة جهات أمنية أخرى في اطار نظام العدالة الجنائية

والمجموعة الخامسة: وحدات البحوث داخل الأجهزة الحكومية المبنية عادة على اساس التقسيم الجغرافي مثل: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

وربما وجدنا مراكز أخرى للبحوث غير حكومية مثل المركز الموجود في مالبورن باستراليا والذي يمتد عمله خارج استراليا، ولديكم مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للبحوث والتدريب وأحسن مثال على ذلك هو مركز الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية والذي يقع في كوستاريكا، لأن سياسة الأمم المتحدة هي ايجاد أكبر عدد من هذه المؤسسات الاقليمية أو المراكز الخاصة بالبحوث.

ويوجد في اليابان مركز يخدم آسيا والشرق الأقصى كما أن هناك خطة لانشاء مركز يخدم افريقيا (أنشىء هذا المركز مؤخراً في أديس أبابا) ونأمل في أن يسهم المركز العربي

للدراسات الأمنية والتدريب ـ وهو أهل لذلك ـ في الجهود الدولية جنباً الى جنب مع مراكز الأمم المتحدة للبحوث.

وقد انشيء كذلك مركز في فنلندا لا يخدم الدول الاسكندنافية فحسب بل يؤمل منه أن تمتد خدماته الى غرب أوربا كلها.

هذه هي المراكز المختلفة للبحوث، ومادام الحديث عن أهداف البحوث فإنه يمكن القول: بأن لكل مركز رؤية تختلف عن الآخر من حيث تحديد الهدف والأولويات وفقا لاختلاف الظروف والحقائق، والأوضاع المعنية.

وربما أن أهداف البحوث هي: تحقيق أكبر قدر ممكن من المعلومات ورفع مستواها، وربما أن مراكز البحوث متفقة على هذا الرأي فإن بعض البحوث تركز على قضية معينة، أو مشكلة خاصة، يعتقد بأنها في حاجة الى حلول سريعة، أو الى تصحيح أوضاع لم تكن مقبولة، أو تحسين وضع ما من الأوضاع.

ان بعض البحوث قد تتجاوز التصور الأساسي المبني عليه نظام العدالة الجنائية، والبعض الآخر يعمل في اطار مفهوم النظام نفسه، ويحاول تحسينه من خلال أساليب أكثر

سلامة، ولقد كانت البحوث في الماضي تركز على الفرد معزولا عن مجتمعه وبيئته، ثم جاء علماء الاجتماع الذين ركزوا على المجتمع أكثر من تركيزهم على الفرد، ولحسن الحظ فإن هذا الاستقطاب يبدو الآن اقل أهمية مما كان عليه في الماضي، لأن الأسلوب الذي يركز على الفرد أسلوب ضيق، فقد بات من المسلم به أن سلوك الشخص هو ثمرة تعامله مع بيئته ومجتمعه، وهذا الأسلوب يعجب المدرسة النفسية التي تركز على التحليل الذي يعطي وصفا للحالة التي يكون عليها المريض، أو المراجع فقط، أما الاستنباط التحليلي فانه يعطي معلومات إضافية عن المريض أو المراجع.

فعلى سبيل المثال: بدلا من تحليل اضطراب انفصام الشخصية نجد أن الاستنباط التحليلي قد يشير الى ان فتاة خجولة عمرها ٢١ سنة هي الابنة الوحيدة لرجل ذي مستوى ذكاء عادي مصاب بانشطار الشخصية، وظهرت عليه اعراض اضطراب بعد صدمة حب عنيفة، وبعد فإن هذا العرض الموجز يجمع العوامل المرتبطة بهذا الفرد مع عوامل بيئية، ربما كان مردها حالة الشخص مما يعطي وصفا للحالة المرضية التي قد تكون لها قيمة علاجية مما يعطي فكرة عامة عن العلاج وأسلوبه.

وإذا كان من غير المقبول أن يأتي علم الاجرام ليضفي على الشخص صبغة معينة نتيجة تحليل أو فحص مباشر، فانه من غير المقبول أيضا ان يأتي عالم الاجتماع ليلقي التبعة على البيئة والمجتمع عما لاحظه على المريض.

إن نشاط وحدات البحوث التابعة لنظام العدالة الجنائية انما هو لتقويم أعمال ذلك النظام حتى يتمكن من تجديده وتحسينه وتنقيحه، وهذه الوحدات تسير وفق سياسة مرموقة هدفها حل المشاكل.

كما أن نشاط مجموعات البحوث المستقلة في مؤسسات تسير ذاتيا، أو في مؤسسات كالجامعات والمعاهد فإنه يسير أيضا وفق سياسة معينة لها برامجها في حل المشكلات، ولكنها ليست بالضرورة أنها أوجدت لهذا الغرض فقط.

وهكذا فإن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب فريد في نوعه، لأنه لا يقع ضمن أي من تلك المجموعات، فعلى الرغم من كونه حكومياً الاَّ أن موقعه يمكن ان يكون بين نوعين من تلك المجموعات، فطبيعته تمثل نشاط وحدات البحوث في نظام العدالة الجنائية، وهدفه الأساسي هو خدمة الدول الأعضاء التي تسير وفق سياسة معينة.

ويمكن للبحوث الميدانية أن تحمل في طياتها الحلول المطلوبة، وان تكون ذات طبيعة لحل المصاعب وهي تضع المتطلبات التصحيحية، والمؤشرات لحلها، وهذه العملية ليست بالسهولة المتخيلة، لأن دواعي التصحيح عند بحث المشكلة توجب تحديد المشكلة أولا، ثم تحليلها بطريقة تنتج دليلا ومرشدا للأسلوب الذي ينبغي أن تحل به وهذا أمر ليس سهلا من الناحية العملية.

وقد يكون من الأفضل أن أتوسع في هذا الموضوع، فمثلا: قد تكون لدى الشرطة مشكلة من نوع ما، فتستدعي الباحث لبحثها كما أنه ليس من الممكن دائما ان تكون مثل هذه المشاكل قد وضعت بطريقة يمكن بحثها لايجاد مقترحات أو حلول لها، وربما بات من الضروري تقسيم أنشطة البحث الى خطوات مختلفة تؤدي احداها الى الاخرى، ولسوء الحظ فانه ليس من الضروري في الحياة العملية ان تؤدي فيها خطوة الى أخرى، ولكن ليس معنى هذا ان نوع البحث لا فائدة منه لأنه لا يؤدي الى حل المشكلات في الحاضر، وذلك لأن الأبحاث قد تعطي ميزة اخرى بفتحها آفاق جديدة، ومداخل الى أمور يمكن من خلالها تطوير النظام وتحسينه.

وتوجيه البحث وأولوياته يعتمدان على الباحث نفسه، من حيث شخصيته وثقافته، وموقعه في العمل داخل المؤسسة التعليمية أو الجهة التي تقوم بإعداد البحث، بالاضافة الى اعتماده على السياسة الحكومية، وعلى نظام جهاز العدالة الجنائية في تكوينه وتطوره.

ومن الأمور المقررة أن سير عمل الباحث الأكاديمي لا يعتمد على درجة الصلة المباشرة مع السياسة المقررة كما يفعل الباحث في الممارسات التطبيقية ونتيجة لذلك فانه قد لا يهتم الباحث الأكاديمي بهذه الصلة المباشرة حتى ولو كان مدعوا للمساعدة في مشروع بحث تكون وجهته حل مشكلة من نوع ما، وربما أصبح مشغولا باستعراض اسلوبه الخاص المتطور في منهجية البحث، وكيفية تنفيذه باجراءات معينة قد ترهب المسئولين لاجراءاتها الطويلة وتكاليفها المالية.

ولسوء الحظ ان تلك الاجراءات الطويلة الدقيقة، واستعراض الأسلوب المطلوب قد لا يخدم في بعض الأحيان، اكثر مما يخدمه اسلوب بحث باجراءات مبسطة وواضحة، وإدراك جيد لتقدير الأمور.

وقد قيل: إن الطرق الدقيقة ذات الاجراءات والأرقام الكبيرة قد لا تؤدي الى علاج موضوع ما، مالم يكن تصوره الأولي حسنا، على الرغم من أن استعمال الاحصاءات قد يعطي مظهرا للحقيقة، في بعض الأحيان، مع انها ليست متحققة في الواقع، والأهم من ذلك هو ان التصورات والفرضيات لا توجد من عدم، وكذلك تخطيط البحث وأسلوبه، اذ ان البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لها دور أساسي في الموضوع.

إن الباحثين في البلدان النامية، والذين تلقوا تدريبهم في أوربا، أو أمريكا، أو في المناطق المحلية الخاضعة لتقاليدهم يطمحون ويتوقون الى الاعتراف بهم من قبل مجتمعات البحوث الدولية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة، لذلك فهم قد يميلون الى تقليد زملائهم في البلدان المتقدمة باتباع الأسلوب المطبق نفسه وذلك ليتمكنوا من الحصول على ما يطمحون اليه من اعتراف وقبول دون أن يختبروا هذه الطرق والأساليب اختباراً دقيقا وملاحظة مدى ملاءمتها للدول النامية

وعلى كل حال. فإنه يجب القول بأنه توجد مجموعة من الباحثين في البلدان النامية لها القدرة على الابداع والتخيل،

ولديهم الشجاعة لاستعمال الطرق والأساليب ذات الصلة بأوضاعهم غير عابئين بمدى قبولهم وذلك لتأكدهم من سلامة الاجراءات، وعلى كل فإن هذا الطموح للظهور، والتطلع الى الحصول على اعتراف عالمي ربما كان حديثاً عابراً.

وبتطبيق الأسلوب الجماعي في بحث يضم أناساً من أبعاد ثقافية مختلفة تقلّ مشاكل الأفراد وتصوراتهم الشخصية

والواقع إن هناك الآن اتجاها لجعل دراسة علم الاجرام والدفاع الاجتماعي تستوعب الآراء الكثيرة المتداخلة بدلا من النظرة التي قد لا تسمح بكثير من الآراء والقواعد.

والآن أنقل لكم عبارة أحد زملائي لتكون الخاتمة:

«كل عالم متمسك بقوة بمنهجه في العمل وطريقته في البحث، ونادراً ما يلجأ الى الأسلوب المداخل»، والمنهجية الشخصية برج عاجي قد لا يحس بمطالب الجمهور، وكثيرا ما يكون الحديث عن الاهتمام بالأمور ذات الحاجة الماسة من قبيل التملق لأولئك الذين يقومون بتمويل المشروع.

وهؤلاء الممولون يعملون من زاوية قابلية المشروع للنمو وأهميته كما اشار اليها الباحثون، وعندما يقدمون مشروع

ميزانيتهم وطلباتهم انهم قد يشيرون اشارة طفيفة للاحتياجات الفعلية للمشاكل الاجتماعية.

يهتم العلماء فقط بصياغة النظريات بدلا من مراجعتها وتقويمها، وتكرارها هو الوسيلة الوحيدة لمراجعتها، وتأكيد صحتها يعد أمراً غير ذي أهمية.

كما أن لديهم قناعة بمعتقداتهم الخاصة التي استخلصوها من نظريات وآراء كما أنهم يميلون الى تجاهل النواحي العلمية في البنيان الاجتماعي الثقافي، واختلاف الاستجابة للضغوط.

غير أن الجميع يرغب في أن يجني شيئا من البحث فالباحث يرغب في كسب العيش وارضاء اهتمامه، وممارس العمل والمعاين يرغبان ارشاداً في كل حالة على حدة، وصانع السياسة يريد معلومات أو مشاركة في المسئولية عندما يرتاب في مسار الاجراء أو تعدد الآراء.

والجمهور يطالب بأقل قدر ممكن من الجريمة، أو بأقل ضرر ينتج عنها للفرد والمجتمع

إذن: ان الحاجة الى طريقة متكاملة في البحوث المتعلقة بالدفاع الاجتماعي لا يمكن التأكيد عليها أكثر من ذلك وبهذه،

الطريقة يمكننا القول بأن مشاكل البحوث النظرية تجاه البحوث التطبيقية ستقف أهميتها عند هذا الحد.

ولو اتبعنا أسلوب التأكيد على أهمية التنافس بين قضايا البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية فسوف يفقد الأمر كله الأهمية المطلوبة.

وأود أن أنهي الموضوع بهذه العبارة: «لسنوات خلت كان هناك تناقض بين ما يطلق عليه البحوث الأساسية الخالصة من جهة، والبحوث التطبيقية من جهة أخرى، ولكن كما سبق القول بمواصلة البحث المتكامل المنسجم على نحو قابل للتبادل المنضبط سوف يكون هذا الخلاف أو التناقض عديم الجدوى ولا أهمية له على الاطلاق».

تخطيط البحوث الميدانية
حول مشكلات الشباب المعاصر

الدكتور عبدالقادر الزغل

ذكرت في بحثي السابق ثلاثة اقتراحات يمكن اعتبارها كخطوة أولى لمشاركة الباحثين الاجتماعيين العرب في تركيز الاسس النظرية التي توجه البحوث الميدانية لان لا تكون بحوثنا موجهة بصورة غير واعية أي مقتبسة عن نظريات نجهلها وأكرر هنا تلك الاقتراحات.

أولاً: تجاوز الاطار الضيق للبحوث الاجتماعية داخل كل قطر عربي ومتابعة ادق للبحوث التي اقيمت في البلدان العربية

ثانياً: توسيع مراكز اهتمام الباحثين العرب لا لتشمل التجارب الحديثة فقط بل كذلك التقاليد والقيم المشتركة للعالم العربي الاسلامي.

ثالثاً: الاطلاع بصفة جدية على النظريات والمناهج الحديثة لنفقدها وادراك البحوث الميدانية التي يتطلبها المجتمع العربي.

وأود أن أركز هنا على النطقة الثالثة وأخذ كمثال موضوع بحث هام يمكن تسميته بمشاكل الشباب العربي المعاصر

واعتقادي ان الخطوة المهمة لتخطيط بحث ميداني حول هذا الموضوع الهام هي مراجعة ونقد وتقويم النظريات الحديثة حول ظاهرة الشباب.

الملاحظة الأولى هي أن هنالك نوعاً من الخطاب السائد في الصحف والمجلات حول الشباب ومشاكله ووظيفة هذا الخطاب أو الاتجاه الايديولوجي غير الواعي فيه طمس الابعاد التاريخية والاجتماعية لمشاكل الشباب في عصرنا الحاضر ولنأخذ عينة من مقال حول مشاكل الشباب في مجلة لبنانية مختصة بالعلوم الاجتماعية.

يقول الكاتب ما معناه لان المقال مكتوب بالفرنسية:

الشباب أو المراهقة من حالة طبيعية من ١٦ سنة الى عشرين سنة من ذكور واناث يتحسس فيها الشاب الى شخصيته وهي مرحلة عدم استقرار يكون فيها الشاب ميالا الى النقد وحتى العنف، وفي الوقت نفسه الى حب قيم الكرامة والنزاهة والشجاعة، فالشاب اذاً في مرحلة طبيعية لابد ان يمر فيها كل شخص وهذه المرحلة تضع غالبا مشاكل عديدة للكهول ولكل المسئولين على الشباب.

اخترت لكم هذه العينة من الخطاب العادي لنقده قبل الدخول في نقاش النظريات الحديثة حول الشباب

لو كان لي الوقت الكافي لراجعت هذا الخطاب كلمة بكلمة ولكن نكتفي بتقديم المنطق غير الواعي الذي قاد تفكير كاتب هذا المقال وهذا المنطق هو ان الشباب يضع مشاكل عديدة للأولياء والمربين وكأن الموضوع يخص قبل كل شيء الأولياء والمربين واعتقد انه من اللازم التفريق بين ما يسمى بمشكلة الشباب أي مجموعة الاسئلة المطروحة على المسئولين ومشاكل الشباب اي الصعوبات التي تعترض حياة الشباب، اذا اردنا ان نقوم ببحث ميداني حول الشباب فمن الضروري ان نهتم بمشاكل الشباب لنتعرف على ما يسمى بمشكلة الشباب المعاصر

ثم يجب الانتباه الى نقطة ثانية حول نظرية اجتماعية غير واعية يقول الكاتب ان الشباب والمراهقة هي حالة طبيعية يمر بها كل شخص ذكر او انثى ويحددها بمرحلة ما بين ١٦ وعشرين سنة، وهذا غير صحيح لأن ما يسمى بازمة المراهقة لا توجد في كل المجتمعات وكلنا يعرف مثلا ان في المجتمع الريفي العربي التقليدي حيث يتم الزواج في سن مبكر لا توجد مشكلة اندماج اجتماعي لا يتعرض الشخص لما يسمى

بازمة المراهقة وقد اثبتت البحوث العلمية هذه الحقيقة الشباب قبل كل شيء مرحلة بيولوجية ولكن لكل مجتمع حاجياته لاعطاء مميزات خاصة لهذه المرحلة البيولوجية لنأخذ مثلا بحالة الشيخوخة التي هي ايضا حالة بيولوجية من سافر منا الى اوروبا الى امريكا قد اطلع على وجود دراسة اجتماعية لما وقع تسميته بالسن الثالث اي الشيوخ، ان المجتمع الغربي المصنع انجب ازمة جديدة لمرحلة بيولوجية معينة هي مرحلة الشيخوخة ولا يوجد في الوطن العربي الى حد الآن-ظاهرة تدل على أزمة اجتماعية خاصة بمرحلة الشيخوخة إذ أن العائلة العربية لا زالت الى حد الآن تحترم شيوخها رجالا ونساء بخلاف ما يوجد في الغرب حيث ان الكهل لا يجد الا مؤسسات بيروقراطية تهتم برعايته في نوع من السجون المفتوحة.

الشباب كالشيخوخة هي مرحلة بيولوجية ولكن ظاهرة الشباب او المراهقة هي نتيجة علاقات اجتماعية وهذا ما وقع الاتفاق عليه في البحوث المنشورة في منظمة اليونسكو ولكن يجب علينا ايضا ان لا نأخذ هذه النظريات بدون نقد يقول باحث ايطالي وخبير في منظمة اليونسكو ان الشباب كظاهرة

اجتماعية لم توجد قبل مرحلة التصنيع يعني بذلك ان الشباب هو نتيجة عملية التصنيع ويدعم هذه النظرية بالملاحظات التالية :

في المجتمعات غير المصنعة لاتوجد فترة واضحة المعالم بين الطفولة والرشد فالطفل كان تحت مسئولية والديه ولا يذهب الى المدرسة الاَّ لمدة صغيرة يدخل بعدها الى نطاق الانتاج الاقتصادي وفي هذه الحالة لا نتصور ما يمكن تسميته بصراع الاجيال، والدليل على ذلك انه لا توجد في المجتمعات غير المصنعة مؤسسات ثقافية خاصة بالشباب اما بعد التصنيع فان مدة التعليم تدوم عدة سنوات ويكون للشباب نوع من الاستقلالية، تمكنه من استعمال غالب وقته وسط شبان نفس السن وهذا ما يؤدي الى ثقافة وسلوك خاصة بالشباب.

هذه النظرية تمكننا من فهم ظاهرة الشباب والمراهقة بصورة أعمق من موقف كاتب المقال الذي سبق ذكره، ولكنها نظرية كاتب يرتكز أساساً على التجربة التاريخية للمجتمع الغربي. ولا يمكن تعميمها على جميع المجتمعات.

هناك مثلا مجتمعات قبلية في افريقيا السوداء ليس لها مدارس ولا مصانع ولكن هياكلها الاجتماعية مركزة على

تقسيم الأجيال فعند البلوغ يجمع الفتيان والفتيات بيت واحد ليعيشوا بعيدين عن عائلاتهم فتتكون لديهم ثقافة خاصة بالشباب كما توجد الان في المجتمعات المصنفة مؤسسات وثقافية وسلوك خاص بالشباب.

ثم اذا راجعنا تاريخنا العربي الاسلامي نجد ظاهرة ما يسمى العتوة في بغداد والقاهرة عندما كانت هذه المدن عواصم عالمية وظاهرة العتوة كانت لها مؤسساتها وثقافتها وسلوكها الخاص بالشباب فقط.

الحقيقة ان ربط الشباب بظاهرة، التصنيع لا تنطبق الا على المجتمع الاوروبي ولا يمكن لها ان تقودنا الى تحديد مفهوم الشباب بصفة علمية يمكن استعمالهافي كل المجتمعات.

ولهذا يجب علينا ان نجد صيغة لمفهوم الشباب تجمع بين جميع الحالات واذا اعتمدنا على تجربة أوروبا المصنعة وتجربة بعض القبائل الافريقية وتجربة العتوة في الوطن العربي نجد ان ما يوحد بين هذه التجارب وهو وجود مؤسسة او مؤسسات غير عائلية تحتض الشخص بين مرحلة الطفولة غير المسئولة والتي تحتاج الى حماية الأبوين ومرحلة الرشد التي يكون فيها الشخص مستقلا ومسئولا في الوقت نفسه ولو كان هذا الاستعمال وهذه المسئولية محددة نوعا ما، فالشباب هي مرحلة

مابعد الطفولة يقضي فيها الشخص غالب أوقاته في مؤسسات وهياكل غير عالية ومختصة نوعاً ما بما هم في سن الشباب قبل الاندماج في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالكهول.

بدون هذه المؤسسات الخاصة بالشباب كالمدارس الثانوية والكليات والمؤسسات الثقافية والرياضية والتي تجعل الشخص يشعر انه غادر عهد الطفولة ولكنه لم يندمج في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالكهول لذا لا يمكن أن توجد ظاهرة اجتماعية تسمى الشباب.

إني على علم بأن هذا التحديد للشباب سيلاقي معارضة وسيقول البعض ان الشباب هي حالة نفسية يمكن ان يشعر بها الشخص المتزوج والعامل والمسئول في نفس الوقت ولكن الجواب على هذا سهل لان الشعور الفردي بالانتماء الى الشباب لا يمكن له الظهور الا اذا كان في المجتمع مجموعة من الشباب يكون سلوكها مخالفاً نوعاً ما من سلوك الكهول وهذا السلوك المخالف للكهول لا يعرض نسبة الا اذا وجدت مؤسسات غير عائلية مختصة بالشباب.

وبعد هذا التحديد لمفهوم الشباب علينا ان نركز بحوثنا الاجتماعية حول الشباب على فهم سير المؤسسات والهياكل

المختصة بالشباب وكيفية ربط هذه المؤسسات بالمؤسسة الاساسية لكل مجتمع اي العائلة وبالمؤسسات التي تسير المجتمع اي المؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية

وأخيراً أقتراح ان تكون البحوث الاجتماعية حول مشاكل الشباب العربي المعاصر مركزة على فهم العلاقات بين المؤسسات الاجتماعية التالية:

١ ـ العائلة

٢ ـ المدرسة.

٣ ـ المؤسسات الترفيهية والثقافية الخاصة بالشباب.

٤ ـ المؤسسات الاقتصادية.

٥ ـ المؤسسات السياسية.

ان ما يسمى بمشاكل الشباب هو ناتج عن وجود نوع من القطيعة بين هذه المؤسسات الخمس.

فالبحث الميداني ينبغي أن يتجه الى معرفة نوعية العلاقة بين كل هذه المؤسسات لفهم مشاكل الشباب وسلوكهم.

تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية

الدكتور بدر الدين علي

أولا : مقدمة عن البحث الاجتماعي العربي

لقد قطعت البحوث الاجتماعية والجنائية في العالم العربي شوطا بعيدا في الوقت المعاصر تجلت في اهتمام المسئولين في العديد من الدول العربية بتلك البحوث من ناحية وجدارة العلماء والباحثين العرب في هذا المضمار من ناحية أخرى وتقبل الشعوب العربية نسبيا لذلك النوع من البحوث.

وهكذا قامت مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية وغيرها على المستويات الدولية والقومية والمحلية، وأخذت تلعب دورا ملحوظا في تنمية الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية والجنائية والتربوية والنفسية على الصعيد العربي.

ولقد اهتمت مراكز البحوث العربية بالكثير من الأنشطة المتعلقة بالشئون الاجتماعية والتربوية والجنائية ومن بينها اصدار النشرات الدورية والمجلات العلمية واقامة المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية والندوات المتخصصة، علاوة على تزودها بأخدث الأجهزة والامكانات اللازمة للبحث العلمي ومن بينها الحاسبات الالكترونية والمختبرات النفسية وطرق الكشف عن الجريمة وغيرها.

وان هذه المقدمة عن مدى تطور البحوث الاجتماعية في البلاد العربية لها ضرورتها عند الحديث عن تنسيق البحث الاجتماعي بين هذه الدول، فاننا اذا تطلعنا الى تنسيق عمل ما ينبغي أن يكون العمل هذا جديرا بالتنسيق ولاشك أن الجهد العربي في مجال البحوث الاجتماعية والجنائية لهحجمه وقيمتهكما اوردنا بدرجة تشجع على تنظيمه وتنسيقه حتى تتضاعف الفائدة المرجوة منه في معالجة المشكلات الاجتماعية وتخطيط السياسات التأهيلية في الوطن العربي.

ثانياً: أهمية التنسيق وأهدافه

تتميز المجتمعات العربية بقيم وتقاليد خاصة بها تختلف الى حد بعيد عن قيم المجتمعات الغربية التي لها الريادة في

ارساء قواعد البحوث الاجتماعية والجنائية وفي تطبيق المنهج العلمي والأساليب الاحصائية، وليس من الحكمة أن نتصور أنه من الجائز اجراء أي من البحوث الاوروبية أو الأمريكية باختلاف انواعها داخل المجتمعات العربية دون حيطة أو تحفظ، اذ قد يكون في بعضها تضارب مع القيم العربية والاسلامية، مثل ذلك بعض الدراسات الشخصية المتعلقة بالحياة الأسرية التي تخوض في استقصاء التصرفات الشخصيةوالمسائل الدقيقة سواء في العلاقة الزوجية أو بين أفراد الأسرة بصفة عامة

بل قد ينطبق هذا على أساليب جمع البيانات في البحث الاجتماعي، ومن بينها مثلا طريقة الملاحظة المشاركة المستخدمة في بعض البحوث الأمريكية وهي ان يندمج الباحث داخل المجموعة التي يتناولها بالملاحظة على انه واحد منهم دون علمهم بمهمته، اذ قد يجد بعض الفقهاء العرب في هذا الاسلوب البحثي تعارضا مع المبدأ الاسلامي الوارد في قوله تعالى ﴿ولا تجسسوا .﴾ الى غير ذلك من الأمثلة، من هنا كانت أهمية التنسيق وضرورة مراعاة الخبراء العرب فيما يتعلق بوضع القيم العربية والاسلامية بالنسبة للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وهناك اعتبارات قومية وأمنية تجب مراعاتها عند تنسيق البحث الاجتماعي العربي، اذ قد يكون في نتيجة دراسة اجتماعية اجرتها احدى الدول العربية كشف لبعض مواطن الضعف التي يأمل اعداء الوطن العربي في التعرف عليها أو اظهار لبعض المسائل التي يجد فيها العدو فرصة للنيل من هذا المجتمع العربي أو التدخل في شئونه، أو قد يتسبب قيام بعض الدراسات الاجتماعية العربية أو نشر نتائجها في اثارة الرأي العام العربي وقيام المشكلات والتحديات الضارة بالأمن العام سواء على المستوى المحلي أو القومي داخل الدولة العربية الواحدة أو على المستوى الدولي لتشمل أكثر من دولة عربية.

وهناك اعتبارات اقتصادية لها أهميتها في عمليات التنظيم والتنسيق بين الدول العربية في مجالات البحث الاجتماعي، فقد تكون هناك دولة عربية تفتقر الى الدراسات الاجتماعية والجنائية بسبب عدم توافر المال اللازم لديها للقيام بتلك البحوث، أو قد تعطي بعض الدول العربية أولوية في ميزانيتها للبحوث الطبيعية ولا تعطي اهتماما يذكر لتمويل البحوث الاجتماعية، او قد يكون في ضآلة مرتبات الباحثين الاجتماعيين في بعض المجتمعات العربية دافع لعزوف

الكثيرين من المؤهلين بين أبنائها عن الالتحاق بتلك الوظيفة وتطلعهم الى أعمال أخرى مجزية فما يعوق تقدم الدراسات الاجتماعية في تلك المجتمعات.

كما تتضح أهمية التنسيق البحثي على الصعيد العربي في خلق شيء من التوازن بين النواحي الفنية المتعلقة بالبحوث الاجتماعية بما في ذلك الميادين الفرعية للعلوم الاجتماعية وتخصصات مراكز البحوث ومعاهدها وخبرات الأساتذة والعلماء العرب يراعي فيه احتياجات الوطن العربي على المستوى القومي والدولي لتلك التخصصات فينبغي مثلا ان يكون هناك توازن بين البحوث المتعلقة بالجريمة وانحراف السلوك وتلك المتعلقة بالأسرة والريف والحضر والسكان والعمل الى غير ذلك من ميادين علم الاجتماع، كما يجب أن تكون الأجهزة القائمة بالبحوث الاجتماعية ذات اهتمام ونشاط موزع على تلك التخصصات المتنوعة، وهكذا نفس الشيء بالنسبة لتوافر الخبراء المتخصصين في كافة المجالات اللازمة للبحث مثل خبراء الاحصاء والحاسبات الالكترونية وعلماء الجريمة والعقاب وأساتذة علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع التربوي والأسري والريفي والحضري وغيرهم.

وتساعد عملية التنسيق في التوعية بأهمية البحوث الاجتماعية وتذليل بعض العقبات التي تقف في طريق البحث العلمي الاجتماعي في بعض المجتمعات العربية، فقد يكون بعض المعتقدات الخرافية أو التقاليد البالية حائلا دون قيام بعض المسوح الاجتماعية أو الدراسات الميدانية في بعض المناطق العربي التي هي في أمس الحاجة لتلك الدراسات اللازمة لتخطيط المساكن والمدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية وغيرها من المرافق الحيوية الهامة التي تفتقر اليها تلك المناطق، كما قد تؤدي في بعض المناطق العربية التي تنتشر بين أهلها الأمية والتخلف الى تعويق البحوث الاجتماعية وتضليل القائمين بها.

ثالثاً: مشكلات عدم التنسيق

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ماالذي يحدث اذا لم يكن هناك تنسيق بين البحوث الاجتماعية التي تجري في المجتمع العربي؟ أو بمعنى آخر ماالذي يعود علينا من هذا التنسيق وكيف نقوم به على مستوى الوطن العربي الكبير؟ أما بالنسبة للجانب الأول من السؤال فقد قدمنا فيما سبق بعض النماذج التي تعبر عن المشكلات المترتبة على عدم التنسيق بين

البحوث الاجتماعية العربية وبالنسبة للجانب الآخر سنتناول في المبحث اللاحق بيان بعض الوسائل التي يمكن بها تحقيق التنسيق بين تلك البحوث.

ولعل أولى المشاكل التي يعاني منها المجتمع العربي بسبب عدم التنسيق بين بحوثه الاجتماعية هي اهدار الكثير من موارده المتنوعة بما في ذلك من ضياع الوقت والجهد البشري والتكاليف المادية، مثال ذلك ان يقرر احد سراكز البحوث الاجتماعية في دولة عربية القيام ببحث عن السلوك الاجرامي أو الانحراف الديني أو عن شغل أوقات الفراغ أو الهجرة الى المدينة او غير ذلك، ويقوم ذلك المركز فعلا بهذا البحث الذي قد يستغرق عاما أو أكثر ويكلف ميزانية المركز مبلغا كبيرا من المال ويستنفد طاقة واسعة من جهد الخبراء والباحثين حتى ينتهي الى نتائجه وكتابة تقريره النهائي، ثم يتضح له بعد ذلك ان جهة أخرى تعنى بالبحوث في نفس المجتمع او في مجتمع عربي آخر قد قامت قبل فترة وجيزة بدراسة في نفس الموضوع كان من الممكن الاستفادة والاقتباس منها وبالتالي توفير الكثير من الوقت والجهد والمال لو كان القائمون بالبحث الجديد على علم بذلك.

وتظهر متاعب عدم التنسيق أيضا في حالة تعدد جهات الاختصاص التي تتعلق بدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة بما في ذلك من جمع وتحليل البيانات الاحصائية واجراء الدراسات الميدانية واصدار التقارير والنشرات الرسمية عن تلك الظاهرة أو المشكلة ومن أوضح الأمثلة على ذلك تعدد الجهات المختصة بالبيانات والاحصائيات الجنائية في نفس المجتمع العربي حيث تنتمي عادة الى ثلاثة أجهزة وهي جهاز الشرطة ومصلحة السجون ووزارة العدل علاوة على جهاز رابع بوزارة الشئون الاجتماعية في حالة مرتكبي الجرائم من صغار السن، وقد تتباين تلك الأجهزة الاحصائية في أنظمتها وأساليبها الفنية سواء في طريق جمع البيانات وتصنيفها أو تعريف بعض المصطلحات الجنائية وتحديد مفهومها أو في مدى استعدادها وتزودها بالامكانات اللازمة والخبراء المختصين مما قد يترتب عليه اختلاف النتائج الواردة في تقارير تلك الأجهزة التي قد تظهر على شيء من التناقض في بعض الأحيان.

وكثيراً ما يحدث في بعض الدول العربية أن تقوم عدة مكاتب أو مراكز للبحوث الاجتماعية في نفس الوقت بدراسات عن موضوعات متماثلة أو متداخلة، وغالبا ما يؤدي هذا التشابه والتشابك بين البحوث الاجتماعية الى شيء من اللبس

واضطراب المفاهيم لدى بعض الناس علاوة على اهدار الجهد والمال، وكل ذلك كان يمكن تجنبه بشيء من التعاون والتنسيق بين أجهزة البحث المعنية، ويلاحظ ذلك التكرار والتداخل البحثي بصفة خاصة عندما تتفاقم إحدى المشكلات في المجتمع العربي ويزداد اهتمام الرأي العام وأجهزة الاعلام ورجال الحكم بتلك المشكلة، اذ سرعان ما تتعدد الدراسات والمشروعات المتعلقة بها سواء كانت في مجال تنظيم الأسرة أو هجرة اليد العاملة أو انحراف الشباب أو ارتفاع الأسعار الى غير ذلك من المشكلات الحيوية.

وتساعد عملية تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية على تنظيم وتسهيل كيفية الحصول على التصاريح اللازمة للقيام بمسح اجتماعي أو دراسة ميدانية للحصول على مختلف البيانات مما قد يستدعي الاطلاع على بعض التقارير الرسمية والملفات الحكومية واجراء المقابلات الشخصية مع كبار المسئولين الى غير ذلك من متطلبات البحوث الاجتماعية والجنائية، اذ كثيراً ما يقف الروتين الحكومي والتعقيدات الادارية الأخرى في سبيل تقدم البحث العلمي في بعض المجتمعات العربية حيث يعاني الباحثون في بعض المكاتب الحكومية والمؤسسات من تعنت بعض الموظفين الذين يرفضون

التعاون معهم ويمنعون عنهم البيانات المتعلقة بالبحث الذي يقومون به بحجة انها معلومات سرية أو ربما تخوفاً من مساءلة، ولا شك ان في عملية التنسيق توعية لموظفي المكاتب الحكومية والمؤسسات بهذا الشأن بحيث تكون لديهم تعليمات واضحة عن طريقة التعامل مع الباحثين الاجتماعيين وعن البيانات المسموح لها بالافضاء عنها وتلك التي لها الصبغة السرية

رابعاً: وسائل التنسيق

ومن أهم وسائل التنسيق بين أجهزة البحث الاجتماعي في الوطن العربي انشاء مكتب قومي في كل دولة عربية، ومكتب تنسيق عربي على مستوى الدول العربية بأجمعها وربما يستدعي الأمر انشاء مكاتب تنسيق اقليمية داخل نطاق جامعة الدول العربية فيكون هناك مكتب لمنطقة دول الخليج وآخر للمغرب العربي وثالث لمصر والسودان والدول الافريقية الأخرى، ورابع لمنطقة سوريا ولبنان والأردن وهكذا.

ومن أهم وظائف مكاتب التنسيق هذه عملية تسجيل البحوث الاجتماعية العربية مع تصنيفها حسب ميادينها المختلفة وعملية الاعلام المتعلقة بتلك البحوث في خدمة اجهزة

البحث العربية مع استخدام انسب الوسائل المعروفة ببنوك المعلومات الحديثة لاستقبال البيانات والمعلومات وتسجيلها وتقديمها بسهولة عند الحاجة اليها، كما تساعد هذه المكاتب في رسم الاطار العام وتخطيط السياسة العربية وتحديد أهدافها فيما يتعلق بالبحوث الاجتماعية والجنائية.

وتدخل في عملية مكتب تنسيق البحوث الاجتماعية على المستوى الدولي العربي تعيين لجان فنية متخصصة في المجالات المتعلقة بالبحث الاجتماعي ومن بينها لجنة مختصة بتعريف المصطلحات والمفاهيم العربية في ميادين العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال مناهج البحث العلمي خاصة، ولجنة تعمل على تقنين المقاييس والاختبارات المستوردة من الدول العربية حتى تتلاءم مع بيئتنا وثقافتنا وتتفق مع قيمنا العربية والاسلامية، ولجنة خاصة بحصر الخبرات والتخصصات المتعلقة بالبحث الاجتماعي بين أبناء الأمة العربية سواء من المقيمين داخل البلاد العربية أو من بين العلماء العرب المهاجرين الى دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا واستراليا وغيرها، علاوة على لجان اخرى خاصة بالمؤتمرات والندوات، والوثائق والمكتبات، والتعاون الاقتصادي وغيرها

كما تساهم مكاتب التنسيق بين أجهزة البحوث الاجتماعية بين الدول العربية في تنظيم وتيسير عملية تبادل المعلومات والبيانات والخبرات الفنية بين تلك الدول ومشاركتها في الامكانات المختلفة المتاحة للبعض دون البعض الآخر مما يحقق اكبر استفادة ممكنه في هذا المضمار، كما يتم التبادل العلمي والثقافي في مجال العلوم الاجتماعية بين الدول العربية عن طريق المجلات الدورية والتقارير التي تصدرها أجهزة البحوث العربية المتعددة، والنشرات التي تصدرها المكتبات العربية المتخصصة والمؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية المحلية والاقليمية التي تقيمها مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في الوطن العربي، ولعل في هذه الدورة التدريبية المتوسطة الثالثة في موضوع «ادارة برامج البحوث» التي ينضمها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ترجمة فعلية لأهمية تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالموضوعات الاجتماعيةوالجنائية بين الدول العربية.

ومن الطبيعي أن تتناول عمليات التنسيق العربية المساعدة في توفير الموارد المالية التي تسهم في ازدهار البحث الاجتماعي بين الدول العربية، حيث تقوم الهيئة المتخصصة في

مجال التعاون الاقتصادي وتمويل البحوث التابعة للمكتب العربي الدولي لتنسيق البحوث الاجتماعية بدراسة وتحديد متطلبات واحتياجات البحث الاجتماعي لدى الدول العربية ذات الامكانات المحدودة، كما تقوم بالاتصالات اللازمة لدى المسئولين بالدول العربية ذات الدخل القومي المناسب للمشاركة في تغطية ميزانية البحوث الاجتماعية والجنائية في مستوى العالم العربي كله، وتتضمن وسائل التمويل الاقتصادي العربي تخصيص منح دراسية مابين نظرية وعملية لتدريب صفوة الشباب المؤهل في مختلف الدول العربية على تطبيق المنهج العلمي للبحوث الاجتماعية والاشتراك الفعلي في الدراسات الاحصائية والميدانية وممارسة اساليب جمع البيانات وتحليلها.

الخلاصـــة والخاتمـــة

لاشك أن الجهد العربي في مجال البحو ث الاجتماعية على اختلاف أنواعها له حجمه وقمته بدرجة تستدعي الاهتمام بتنظيمه وتنسيقه حتى تتضاعف الفائدة المرجوة منه في معالجة المشكلات الاجتماعية وتخطيط السياسات التأهيلية في الوطن العربي فقد انشئت مراكز للبحوث الاجتماعية والجنائية بالدول العربية ساهمت بنصيب وافر من الدراسات الاحصائية والميدانية، وأصدرت النشرات الدورية والمجلات العلمية، وأقامت المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية، وتزودت بأحدث الأجهزة الالكترونية على أيدي العلماء والباحثين العرب الذين أثبتوا جدارتهم في هذا المضمار، وتتميز المجتمعات العربية بقيم وتقاليد مختلفة الى حد بعيد عن قيم المجتمعات الغربية .التي لها الريادة في ارساء قواعد البحث العلمي في الموضوعات الاجتماعية بمختلف فروعها، كما أن هناك اعتبارات قومية وأمنية يجب مراعاتها عند تنسق البحث الاجتماعي العربي، واعتبارات اقتصادية لها أهميتها أيضاً في عمليات التنظيم والتنسيق بين الدول العربية في المجال علاوة على اهمية التنسيق البحثي على الصعيد العربي في خلق شيء من

الموازنة بين التخصصات الفنية بين مراكز البحوث حسب احتياجات الوطن العربي لتلك التخصصات

ومن أولى المشكلات التي يعاني منها المجتمع العربي بسبب عدم التنسيق بين بحوثه الاجتماعية هي اهدار الكثير من موارده بلا ضرورة بما في ذلك من ضياع للوقت والجهد البشري والمال، كما تظهر متاعب التنسيق أيضا في حالة تعدد جهات الاختصاص التي تتناول دراسة ظاهرة او مشكلات اجتماعية معينة اضف الى ذلك التكرار والتداخل بين بعض البحوث الاجتماعية العربية الذي قد يؤدي الى شيء من اللبس والبلبلة مما يمكن تجنبه بشيء من التعاون والتنسيق بين أجهزة البحث المعنية، علاوة على أهمية عملية تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية في تنظيم وتسهيل كيفية الحصول على التصاريح اللازمة لاجراء تلك البحوث أو تيسير الاجراءات بالاطلاع على التقارير الرسمية أو مقابلة كبار المسئولين سواء في الأجهزة الحكومية أو المؤسسات الاخرى.

ومن أهم وسائل التنسيق بين أجهزة البحث الاجتماعي في الوطن العربي انشاء مكتب تنسيق قومي في كل دولة عربية ومكتب تنسيق عربي على مستوى الدول العربية جميعاً، وتعيين

لجان فنية متخصصة في المجالات المتعلقة بالبحث الاجتماعي ومن بينها لجنة توحيد المصطلحات والمفاهيم ولجنة تقنين المقاييس والاختبارات ولجنة حصر الخبرات والتخصصات ولجان المؤتمرات والندوات والوثائق والمكتبات والتعاون الاقتصادي وغيرها، كما تساهم مكاتب التنسيق العربية في تنظيم وتيسير عملية تبادل المعلومات والبيانات والخبرات الفنية والمشاركة في الامكانات بين الدول العربية، وفي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل البحوث الاجتماعية الحيوية وتخصيص المنح النظرية والعملية لفائدة كافة المجتمعات العربية على حد سواء.

التنمية الوطنية ودور البحث العلمي في تخطيطها وتنفيذها

الدكتور أكرم نشأت ابراهيم

أولاً: التنمية الوطنية:

ينقسم العالم اليوم الى مجموعتين من الدول، المجموعة الأولى هي الدول المتقدمة التي تحظى بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والمجموعة الثانية هي الدول النامية أو الأقل تطورا، وهي التي كانت أصلا دولا متخلفة اقتصاديا واجتماعيا.

وعملية التنمية الوطنية التي تجري على نحو متفاوت في الدول النامية، ومنها الدول العربية، لتطويرها الى مرتبة الدول المتقدمة، هي عملية متعددة الجوانب، تستهدف تحقيق زيادة سريعة، خلال فترة من الزمن، لاستكمال النقص الذي تعانيه مجتمعات هذه الدول في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتبعا لذلك تتشعب التنمية الى تنمية اقتصادية تعنى بمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي، وتنمية اجتماعية تعنى بمعالجة مشكلات التخلف الاجتماعي، وهذان المجالان متكاملان اذ لا بد من مواكبة اجراءات التنمية الاجتماعية لاجراءات

التنمية الاقتصادية، وان كانت التنمية الاقتصادية في اغلب صورها تؤدي الى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية حيث انها في المدى البعيد تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد كما ان التنمية الاجتماعية تؤدي الى جانب وظيفتها الاجتماعية وظيفة اقتصادية اذ انها في المدى البعيد، تهدف الى تحقيق اقصى استثمار ممكن للطاقات البشرية الموجودة في المجتمع، ومع ذلك فهناك من بين اجراءات التنمية الاقتصادية ما لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق اهداف اجتماعية ما لم يصاحبها اجراء من اجراءات التنمية الاجتماعية، مثال ذلك زيادة الانتاج فهو اجراء اقتصادي بحت، قد لا يؤدي الى رفع مستوى معيشة الأفراد، اذا لم تصاحبه عدالة توزيع الدخل بين المواطنين، وهو اجراء اجتماعي لابد منه

كما يلاحظ من جهة اخرى ان التنمية الاقتصادية التي لا تكون مصحوبة بتنمية اجتماعية تؤدي الى اثارة مشكلات عديدة، قد تصعب معالجتها فيما بعد، كما حدث في أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ أن التنمية الاقتصادية التي تحققت بالثورة الصناعية التي لم تكن مصحوبة باجراءات التنمية الاجتماعية، قد ادت الى جملة مشكلات اجتماعية، كاستغلال اصحاب العمل للعمال، الذين كانوا مضطرين

للاشتغال باجور منخفضة لا تضمن لهم معيشة انسانية لائقة، ودون وجود اي ضمان لهم في حالة العجز والشيخوخة واصابات العمل، هذا الى جانب طغيان التفكك الاجتماعي المتمثل في ارتفاع نسبة العوائل المتصدعة واتصاف العلاقات الاجتماعية بالسطحية والنفعية وازدياد الادمان على المسكرات وتعاطي المخدرات والتحلل الخلقي، وغير ذلك س المشاكل الاجتماعية التي لازالت آثارها قائمة حتى الآن في الكثير من البلاد الأوربية

لكل ما تقدم فاننا نؤكد على أهمية التنمية الاجتماعية، لأن التنمية الاقتصادية وحدها لا يمكن ان تقضي على مشكلات التخلف ، فضلا على ان التنمية الاجتماعية ضرورية لدفع عملية التنمية الاقتصادية وضمان نجاحها، ذلك لأن اجراءات التنمية الاقتصادية المتمثلة أساسا في رفع مستوى الانتاجية في الزراعة واستثمار الثروة المعدنية بأفضل الطرق الممكنة والتنمية الصناعية تحتاج الى الانسان ذي الكفاية الانتاجية المرتفعة، ومثل هذا الانسان لابد ان يكون متعلما ومتمتعا بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح ، وتتوفر له الضمانات الكفيلة بتحقيق حياة آمنة في حاضره ومستقبله، وذلك كله لا يمكن أن يتحقق الا بتحقيق المقومات الخمسة للتنمية الاجتماعية، وهي التعليم

والصحة والاسكان والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، الى جانب توفير فرص العمل لكل مواطن، يتناسب مع استعداداته وقدراته، مقابل أجر مناسب.

فالتعليم هو المقوم الأول للتنمية الاجتماعية، يزود الافراد بالمعارف والاتجاهات والقيم المفيدة، ويساعد على اكتشاف وتنمية مواهبهم وتهيئة سبل التفكير الموضوعي لهم، وانماء قدراتهم على التجديد والابتكار، وتحفيزهم الى تحقيق التقدم، وجعل العقول والنفوس أكثر استعدادا لتقبل التغير، كذلك يزيل الهوة بين المناطق الريفية المتأخرة والمناطق الحضرية المتقدمة، وللتعليم الى جانب وظيفته الاجتماعية وظيفة اقتصادية اذ انه الوسيلة الفعالة لايجاد القوة البشرية المنتجة، القادرة على ممارسة عمليات الانتاج، كما أن المواهب والقدرات التي يكتسبها الفرد بالتعليم تعتبر جزءا من ثروته وتكون بالتالي جزءاً من ثروة المجتمع الذي ينتمي اليه ذلك الفرد.

والتخطيط للتعليم ضرورة أساسية بالنسبة لجميع المجتمعات النامية، لمقابلة احتياجات الأفراد والجماعات في أقصر وقت ممكن وبأقل قدر من التكاليف مع ضمان التوازن بين مختلف المراحل والقطاعات التعليمية.

ولوضع سياسة تخطيطية سليمة في المجال التعليمي يجب أن تسعى كل دولةنامية الى وضع استراتيجية تتلاءم مع أوضاعها وظروفها الخاصة، ويتطلب ذلك تحديد الأولويات حتى يمكن استخدام الموارد المحددة على أفضل وجه ممكن، غير انه توجد اعتبارات عامة، تجب مراعاتها عند التخطيط للتعليم في أية دولة نامية يمكن تحديدها فيما يلي:

١ ـ وضع خطة طويلة الأجل لتوجيه التعليم في مختلف مراحله وفروعه، في ضوء الأهداف الانسانية التي يحددها المجتمع، سواء أكانت أهدافا انسانية عامة أو قومية أو متصلة باحتياجات التنمية.

٢ ـ وجوب جعل التعليم الابتدائي الزاميا ومجانيا، باعتباره حقا من حقوق الانسان، ولضمان تكوين ثقافةعامة مشتركة

٣ ـ ايجاد نوع من التوازن بين مراحل التعليم المختلفة، وذلك برسم هرم للتعليم تتسع قاعدته لتشمل التعليم الابتدائي ثم المتوسط فالثانوي متدرجا الى قمة الهرم التي تشمل التعليم الجامعي.

والمقوم الثاني للتنمية الاجتماعية هو الصحة، حيث ان التمتع بأعلى مراتب الصحة يعتبر احد الحقوق الرئيسية لكل مواطن، وان الحكومات مسئولة عن رعاية صحة شعوبها، ولن يتأتى لها ان تضطلع بهذه المسئولية الا باتخاذ تدابير فعالة في اطار من العدالة الاجتماعية

والرعاية الصحية، من ناحية اخرى، تعتبر من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية، لأن بها يمكن تنمية الموارد البشرية كماً بتقليل نسبة الوفيات، وكيفاً بالقضاء على الأمراض المتوطنة، وامراض سوء التغذية، وبالتالي تتحسن صحة الأفراد، ويرتفع معدل الكفاية الانتاجية، ويزداد انتاج المجتمع، ومما لاشك فيه ان الدول النامية تحتاج الى مزيد من الجهود في مجال التخطيط الصحي على ان يعطى الأولوية في هذا التخطيط الى مكافحة الامراض الناشئة عن سوء التغذية، وتحقيق متطلبات هذه المكافحة، بتوفير العدد الكافي من الأطباء والصيادلة والموظفين الصحيين والممرضات، وتوفير الأدوية وانشاء المستشفيات والمستوصفات وتحصين الأفراد ضد الأمراض المختلفة، وكذلك تأمين مياه الشرب النقية، وتصريف الفضلات بالطرق المناسبة والقضاء على الحشرات.

والمقوم الثالث من مقومات التنمية الاجتماعية هو الاسكان، اذ ان المسكن هو من الحاجات الأساسية للانسان، يقيه من قسوة الطبيعة ويهيىء له مقتضيات الراحة والهدوء، وقد لوحظ بأنه كلما تحسنت احوال المسكن، كلما قلت نسب الاصابة بالأمراض، وزادت قدرة الأفراد على العمل، وبالرغم من اهمية المسكن هذه، فان البلاد المختلفة تعاني من سوء حالة المساكن، لعدم انشاء أغلبها وفق تخطيط سليم، ولازدحامها بالسكان، وعدم توفر المستلزمات الصحية الضرورية فيها، من أجل ذلك كان لاصلاح الأحوال السكنية في البلاد المختلفة لابد من اعادة التخطيط العمراني في المدن والقرى والقيام بالاجراءات التالية:

١ ـ بناء وحدات سكنية جديدة في ضواحي المدن، ونقل سكان الاحياء المختلفة اليها

٢ ـ اصلاح الأحياء المتخلفة الممكن اصلاحها باصلاح المباني الموجودة فيها، وهدم المتهالك منها، وفتح شوارع واسعةوانشاء حدائق وملاعب وأسواق في الأماكن المناسبة

٣ ـ هدم وازالة الأحياء المتخلفة التي ساءت حالة مبانيها، ويتعذر اصلاحها، وتشييد أحياء جديدة في محلها.

٤ ـ كما يجب عند التخطيط العمراني للقوى مراعاة مايلي بصورة خاصة :

أ ـ تحديد مساحة القرية بالنسبة لعدد السكان، وتحديد مساحة الشوارع والساحات والمتنزهات والمرافق العامة والأسواق.

ب ـ وضع حد أدنى لمساحة المسكن، وتحديد المستلزمات الضرورية التي يجب أن يحتوي عليها المسكن، ليكون صحيا.

جـ ـ تأمين وسائل تزويد القرى بالمياه الصالحة للشرب، ووسائل تصريف الفضلات.

ورابع مقومات التنمية الاجتماعية هو الرعاية الاجتماعية للاسرة والطفولة، بدعم العائلة، وحماية الطفولة، وتمكين المرأة العاملة من التوفيق بين عملها وواجباتها في العائلة، وحماية النشء من الاستغلال، ووقايته من الاهمال، والعمل على تنشئته تنشئة سليمة قوية، وكذلك رعاية ومعاونة المعوقين بدنيا أو حسيا أو عقليا، في حدود ما تبقى لهم من قدرات وامكانات، ليصبحوا مواطنين صالحين منتجين معتمدين على أنفسهم، قادرين على الاسهام في بناء صرح وطنهم ورفاهية بلادهم.

وأخيرا يمثل الضمان الاجتماعي المقوم الخامس للتنمية الاجتماعية، ويتحقق الضمان الاجتماعي بتوفير الحياة الكريمة للافراد الذين اعجزتهم ظروف الحياة عن الكسب، ممن بلغوا سن الشيخوخة أو الذين عجزوا عن العمل لفقدهم القدرة على العمل لأي سبب آخر، وكذلك توفير الرعاية الكاملة للأطفال والأحداث الذين فقدوا معيلهم.

ثانياً: دور البحث العلمي في تخطيط وتنفيذ التنمية:

إن أي تخطيط لأي من مقومات التنمية الاجتماعية لا يكون تخطيطا سليما، مالم يعتمد على بحث علمي رصين، ذلك لأن البحث العلمي هو اساس التخطيط، الذي يحتاج الى التعرف عن طريق البحث عن الحقائق الموضوعية القائمة والمشاكل الاجتماعية من حيث حجمها وابعادها وتفاعلها مع غيرها من العوامل، حتى يتسنى وضع البرامج اللازمة لتذليل الصعوبات والمعوقات وازالة الآثار الباقية للتخلف.

والبحث العلمي بوجه عام هو الأسلوب الوحيد المعتمد في الاجابة على التساؤلات التي تطرحها، ليست حركة التنمية وحدها، بل حركة الحياة كلها والعلاقات الاجتماعية الناتجة

عن هذه الحركة، حيث ان هذا الاسلوب يستطيع ان يتتبع تلك الحركة ويواكبها، ليتبين من خلال ذلك جوانب السلب والايجاب فيها، فيقوم الأولى ويطور الثانية، لكي تنمو وتورق، فتعطي للحياة وللانسان عطاء أوفر.

ولا نريد أن نقف هنا لنتساءل عن واقع البحث العلمي، في الدول العربية فيما مضى من الزمن، ولا نريد ان ننظر الى الوراء، فنأسف لأننا بدأنا متأخرين انما الذي يكفينا هو اننا بدأنا بانتهاج هذا الاسلوب.

فأغلب الدول العربية التي لم تشهد من قبل أية نشاطات بحثية واضحة بدأت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، بتعزيز الدراسات العلمية، وبلورة النشاطات البحثية في اطار تنظيمي يكرس النشاط الفرقي المتكامل، ويوفر كل متطلبات البحث العلمي، وفي هذا السياق اتجهت هذه الدول، نحو انشاء مؤسسات متخصصة للبحوث تضع نتائج بحوثها ودراساتها في خدمة تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية وعموم عملياتها، في مختلف المجالات، الى جانب تقديم المشورة العلمية للجهات المعنية في الدولة، والاسهام الفعَّال في الجهود التي تبذلها تلك الجهات لحل المشكلات القائمة، وتبدو

أهمية هذه المؤسسات في قدرتها ـ بما يتوفر لها من امكانات بشرية ومادية ـ على القيام بما يلي:

١ ـ تثبيت مبدأ البحث الفرقي، الذي يؤكد مبدأ التكاملية بين العلوم الانسانية المختلفة، حيث ان فريق العمل المكون من ذوي اختصاصات عديدة يمكنه أن يدرس الظواهر والمشكلات المختلفة، وفي اطار تكاملي متعدد المداخل مما يضمن الوصول الى نتائج أكثر دقة وسلامة

٢ ـ اجراء بحوث واسعة من الناحيتين الجغرافية والبشرية، مما يحقق المزيد من القدرة على التوصل الى نتائج موثوق بها، والى درجة أعلى من التعميم.

٣ ـ تجميع الخبرات العلمية لديها، وتبادلها مع المؤسسات المماثلة في الدول الأخرى.

٤ ـ بلورة نظريات وأدوات جديدة للبحث، تتناسب مع ظروف مجتمعاتها وطموحاتها.

ويمكن القول ان نقل النشاطات البحثية من أطرها الفردية الى أطر تنظيمية ـ تجسدت فيما تم تأسيسه من مراكز البحوث في الدول العربية ـ قد حقق الكثير من النتائج الجيدة في مجالات البحث والتدريب والتقويم.

كما انه بسبب ضخامة البحوث واتساع ابعادها وحاجتها لبيانات احصائية دقيقة أولت الدول العربية اهتماما متزايدا في تحديث وتوسيع اجهزتها الاحصائية بتزويدها بالاحصائيين الفنيين والآلات التقنية الالكترونية وغيرها.

ومن المؤكد ان تطوير الأجهزة الاحصائية، برفع مستويات ادائها، يساعد على توسيع نطاق البحوث ودقة نتائجها، ذلك لأن عمليات فنية كتفريغ البيانات وتوحيدها واستخراج بعض معاملاتها، تتم بصورة أسرع وادق، من خلال النظم الآلية القادرة الدقيقة للعمليات الاحصائية

وبشأن تقسيم البحوث الى نوعين، تطبيقية وصرفة، ومدى الاهتمام بكل منهما، تدارست هذا الموضوع الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المنعقدة في كلكتا بالهند عام ١٩٥٨م ولاحظت اهتمام الدول النامية بالبحوث التطبيقية دون البحوث الصرفة، التي لا تحظى بالعناية اللازمة.

ومع اقرارنا بواقعية هذه الملاحظة، فانه لابد من التعقيب عليها بما يلي:

١ ـ ان تقسيم البحوث الى نوع صرف وآخر تطبيقي، قد لا يصح تماماً بنفس الصيغة الحدية التي يقدم بها، اذ انه من

الضروري النظر الى البحوث التطبيقية ذاتها، من زاوية اثارها على النظريات والتصورات القائمة، وتطويرها باتجاه يخدم البحوث التطبيقية ذاتها فيما بعد.

٢ ـ إن الدول النامية بحكم طموحاتها الكبيرة، ورغبتها في تسريع عمليات التنمية، ومواجهة المشكلات التي تتمخض عنها تلك العمليات، تجد نفسها ملزمة بتوجيه المزيد من اهتمامها الى البحوث التطبيقية والاتجاه بدرجة محدودة الى البحوث الصرفة

ذلك لأن عملية التنمية، هي عملية تغيير مخطط تستهدف تحقيق زيادة سريعة خلال فترة من الزمن لاستكمال النقص الذي يعانيه المجتمع النامي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ومثل هذه العملية تحتاج الى درجة مناسبة من الفهم للوضع المتخلف القائم والمعوقات التي تحول دون معالجته، والبحث التطبيقي هو محاولة منظمة لهذا الفهم، يستند الى أسس موضوعية وأدوات موثوق بصدقها، ومن جانب آخر تؤدي عملية التنمية الى ظهور مشكلات مختلفة على مستوى العلاقات الانسانية في المجتمع، تحتاج دراستها ومعالجتها للبحث التطبيقي القادر على فهم تلك المشكلات.

لما تقدم فان طموحات الدول العربية لتحقيق وتائر نمو اجتماعية واقتصادية عالية، تحتم عليها مضاعفة اهتمامها في البحوث التطبيقية التي تخدم نتائجها تخطيط وتنفيذ برامج التنمية.

غير أن هذا لا يعني اهمال هذه الدول للبحوث الصرفة، التي تبدو الحاجة اليها ايضا، لتطوير وتحسين الأدوات المستخدمة في البحث، ولايجاد تصور نظري متكامل وواضح للعديد من المشكلات الاجتماعية، على مستوى الوطن العربي، وقد يمتد طموحنا الى التفكير ببناء علم اجتماعي عربي، وهذا يقتضي تعزيز التعاون بين مؤسسات البحوث الاجتماعية في الدول العربية، بتبادل الدراسات والبحوث وعقد الحلقات الدراسية المشتركة، لبحث مختلف موضوعات اختصاصاتها، كما يجب توثيق العلاقات بين مؤسسات البحوث والجامعات، بحث الأخيرة على بذل المزيد من الاهتمام في اعداد القدرات الفنية المؤهلة للبحث العلمي وتشجيع أساتذتها على الاسهام الجاد في النشاطات البحثية لمؤسسات البحوث.

كذلك من الضروري قيام مراكز بحوث عربية اقليمية تقوم كل منها في نطاق اختصاصها، بتنمية وتوثيق الروابط مع

المؤسسات العلمية المعنية بذات الاختصاص، على المستوى العربي والدولي، وتبادل المعلومات والخبرات معها.

ومن دواعي الاعتزاز ان نشهد اليوم قيام اول مركز عربي اقليمي من هذا النوع هو المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الذي ارتفع شامخا على ارض المملكة العربية السعودية مهبط الاسلام والسلام، ومهد العروبة والرفعة والايمان، لتحقيق اهدافه الخيرة النيرة، في تنمية وتوثيق الروابط مع المؤسسات العلمية الهادفة للحفاظ على قيمنا الاسلامية والعربية المثلى ولارساء قواعد الأمن والامان، ولرفع مستوى الأداء لدى العاملين في هذه المجالات في وطننا العربي الكبير، الذي هو احوج ما يكون الى مثل هذا المركز، وفي هذه المرحلة بالذات التي يتعرض فيها مجتمعنا العربي لريح عاتية غربية وشرقية، مشحونة بمثيرات القلق والقلاقل والفساد والافساد ـ لابد سن العمل على صدها وتنقية اجوائنا منها.

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م